2022

# نموذج دولة "الرفاهية الاجتماعية"
# دراسة في الإشكاليات والمآلات

**صفاء صابر خليفة محمدين**

**مدرس العلوم السياسية**

**كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**

**جامعة الإسكندرية**

## الملخص

يشكل الحديث عن دور الدولة ومفهوم الرعاية الاجتماعية لمواطنيها محور الجدل القائم في ظل الانعكاسات العالمية المختلفة. وتكاد تتحدد إشكالية هذا الجدل في كيفية الحفاظ على دور الدولة الأساسي في حماية المجتمع مع تغير مفاهيم الرعاية وتراجع دور الدولة وتخليها عن أداء بعض التزاماتها تجاه مواطنيها، خاصة بعد أن تعرضت دولة الرعاية في البلدان المتقدمة إلى توترات وانهيارات.

شكّلت فكرة نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية انعكاسًا لعدد من المتغيرات العالمية سواء الاقتصادية أو السياسية، والتي كان لها انعكاساتها على تطبيق نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية منها، الليبرالية الكلاسيكية، تزامنا مع ظهور المذاهب الاشتراكية، الحرب العالمية الأولى، وأزمة الكساد الكبير خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، والحرب العالمية الثانية، الطفرة الاقتصادية التي تبعت الحرب، ثم الركود الاقتصادي وإعادة الهيكلة خلال السبعينيات والثمانينيات، الأمر الذي مثّل تحديًا للدول خاصة فيما يتعلق بدورها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها.

يستهدف هذا البحث محاولة للوقوف على عدة محاور: أولها التعريف بنموذج دولة الرفاهية الاجتماعية، ودمج عدد من المؤشرات للوصول إلى تعريف إجرائي بصدده، وثانيها يركز على الانعكاسات العالمية على تطبيق نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية في فترات زمنية مختلفة، بداية من القرن التاسع عشر وحتى العولمة وما بعدها، التحديات التي اعترضت تطبيق نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية. وبذلك يستهدف تحري أوجه الاستمرارية والتغيير المرتبطة بفعالية نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية، وكذلك أهم البدائل المطروحة والمهيأة لزيادة فعالية النموذج مستقبلا؛ حيث أصبحت "العدالة الاجتماعية" مطلبًا وتحديًا في آن واحد.


**الكلمات المفتاحية:** دولة الرفاهية الاجتماعية؛ دولة الرفاه؛ دولة الرعاية الاجتماعية


## Abstract

Talking about the role of the state and the concept of social welfare for its citizens is the focus of the current controversy in light of the various global repercussions. The problematic of this controversy is almost determined by how to maintain the primary role of the state in protecting society with the change in the concepts of care and the decline in the role of

the state and its neglect of performing some of its obligations towards its citizens, especially after the state of care in developed countries has been subjected to tensions and collapses.

The idea of the social welfare state model was a reflection of a number of global variables, whether economic or political, which had repercussions on the application of the social welfare state model, including classical liberalism, coinciding with the emergence of socialist doctrines, the WWI, and the Great Depression during the 1930s, and WWII, the economic boom that followed the war, and then economic stagnation and restructuring during the 1970s and 1980s which posed a challenge to countries, especially with regard to their role in achieving the social welfare of their citizens.

This research is an attempt to identify several axes: first is the definition of the social welfare state model and integrate a number of indicators to reach a procedural definition about it. Second, it focuses on the global implications on the application of the social welfare state model in different periods of time, starting from 19th century to globalization and so on. Thus, research aims to investigate aspects of continuity and change related to the effectiveness of the social welfare state model, as well as the most important alternatives presented and prepared to increase the effectiveness of the model in the future Where "social justice" has become a demand and a challenge at the same time.

**Key words:** Welfare State- Social Welfare State- Social Care State

## تمهيد

برغم القدم النسبي لنموذج دولة الرفاهية الاجتماعية إلا أن الجدل بصدده لم يزل قائماً على المستويين الأكاديمي والواقعي، ومن كان سعينا إلى تحري أهم المتغيرات العالمية في النسق الدولي وانعكاساتها على فعالية تطبيق هذا النموذج، وذلك من خلال الوقوف بداية على التعريف بنموذج دولة الرفاهية الاجتماعية حيث تتفاوت معاني مفهوم دولة الرفاهية، ولذلك؛ تم دمج عدد من المؤشرات للوصول إلى تعريف إجرائي بصدده، ثم تحري الدقة بصدد المتغيرات العالمية على تطبيق نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية في فترات زمنية مختلفة، بداية من القرن التاسع عشر مرورا بـ الليبرالية الكلاسيكية تزامنًا مع ظهور المذاهب الاشتراكية، والحرب العالمية الأولى، وأزمة الكساد الكبير خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، والحرب العالمية الثانية، والطفرة الاقتصادية التي تبعت الحرب، ثم

الركود الاقتصادي، وظهور دعاة الليبرالية الجديدة خلال السبعينيات والثمانينيات وحتى العولمة وما بعدها، حيث أثرت بعض المتغيرات العالمية على أهمية تبني النموذج نتيجة لعدة تحديات اعترضت تطبيق نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية طبقًا لخصوصية كل دولة خاصة فيما يتعلق بدورها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها. وأخيرًا يناقش البحث البدائل المطروحة والخيارات الممكنة لزيادة فعالية نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية ومنها الليبرتارية الاجتماعية، والديمقراطية الاجتماعية والطريق الثالث، الليبرالية الاجتماعية، وغيرها.

## المشكلة البحثية

**يسعى البحث إلى الإجابة عن تساؤل رئيسي مؤداه:**

- ما تأثير المتغيرات العالمية على فعالية نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية؟

**ويندرج تحت هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية تتمثل في:**

- ما المقصود بمصطلح "دولة الرفاهية الاجتماعية"؟
- ما المتغيرات العالمية المهيئة لبروز نموذج دولة الرفاهية في القرن التاسع عشر؟
- ما العوامل التي هيأت لرواج نموذج دولة البرفاهية بعد الحرب العالمية الثانية؟
- ما التحديات التي اعترضت تطبيق نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية؟
- ما تداعيات العولمة على تطبيق نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية؟
- ما انعكاسات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية 2008 على نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية؟
- ما العوامل المهيئة لزيادة فعالية تطبيق نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية؟
- ما أهم البدائل المتاحة لنموذج دولة الرفاهية الاجتماعية؟

## هدف البحث

يستهدف البحث الكشفَ عن تأثير المتغيرات العالمية على نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية، وأهم العوامل المهيئة لزيادة فعالية تطبيق النموذج، وذلك من خلال الإجابة عن جملة التساؤلات التي تتضمنها المشكلة البحثية على نحو ما عرضناها.

## منهجية البحث

**المنهج الاستقرائيُّ:** قوامُهُ مُلاحظة الواقع، بهدف تسجيل أحداثِهِ، ثُمَّ التَّوصُّل إلى نتائج موضوعيَّة بشأنه، من خلال وصف الواقع في ضوء المعلومات المُتاحة، من أجل التَّوصُّل لنتائج موضوعية بصدد الانعكاسات العالمية وتداعيتها على تطبيق نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية، وكذلك أهم التحديات والخيارات والبدائل المطروحة بصدد هذا النموذج.

**المنهج التاريخيُّ:** وقوامه وصف الأحداث والوقائع التي جرت في الماضي، باعتبارها محددة زمانًا ومكانًا. ويتمُّ استخدامه في الجزء المُتعلِّق بالخلفيَّة التاريخيَّة وإرهاصات نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية، بهدف التعرُّف على أوجُه الاستمرار والتَّغيير الَّتي طرأت على فعالية تطبيق هذا النموذج.

**أداة دراسة الحالة:** وتعتمد أداة دراسة الحالة على جمع بيانات ومعلومات شاملة عن حالة فردية واحدة أو عدد محدود من الحالات بهدف التحليل العميق لنماذج تتعلق بموضوع الدراسة للتوصل لنتائج دقيقة بشأنها؛ وذلك بغرض التوصل لنتائج أكثر دقة حول العلاقة بين المتغيرين، وهما المتغيرات العالمية ونموذج دولة الرفاهية الاجتماعية.

## خطة البحث

### يتضمن البحث ثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** في التعريف بنموذج دولة الرفاهية الاجتماعية
- **المبحث الثاني:** المتغيرات العالمية وانعكاساتها على فعالية نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية
- **المبحث الثالث:** البدائل الممكنة لنموذج دولة الرفاهية الاجتماعية
- **خاتمة وتوصيات البحث**

## مقدمة

بدايةً شهد أواخر القرن التاسع عشر بزوغًا لأهم الفلسفات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي انتقدت الأسس الليبرالية التي قام عليها النظام الرأسمالي نتيجة الفقر واللامساواة في الدخل والثروة والكساد الاقتصادي والاضطراب الاجتماعي نتاج الثورة الصناعية. واستخُدمت تلك الفلسفات لتبرير تدخل الدولة للقضاء على ما وصفه فرويد "المصدر الاجتماعي لأزمتنا". وكان هناك جدل حول وجوب تعزيز تدخل الدولة بهدف تحقيق التماسك والتكامل الاجتماعي. وكذلك، من أجل مجتمع

حر وعادل، واشتركت جميعها في الإيمان بأهمية العدالة والتماسك الاجتماعي، والاعتقاد بأن تحقيقها يكون عن طريق الحكومة. **(جون ديكسون، روبرت شيريل، ترجمة: سارة الديب، 2014، ص 322)**. ولقد تزامن ذلك مع بداية ظهور المذاهب الاشتراكية، تلك المذاهب التي دعت إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق العدل الاجتماعي نتيجة للأوضاع السيئة التي نتجت عن تطبيق النظام الرأسمالي، والتي من أخطرها حدوث تفاوتات كبيرة بين الأفراد في الثروات والدخول؛ وبناء عليه، تم تطبيق نموذج دولة الرفاهية الحديثة في ألمانيا خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر. **(محمد عبده أبو العلا، 2017، ص 22، 23)**.

ثم شهد أول عقدين من القرن العشرين تطورًا بطيئًا لكن ثابتًا في برامج الرفاه الاجتماعي. وبعد الدمار الهائل والخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات خلال الحرب العالمية الأولى، بزغت دولة الرفاهية الاجتماعية Welfare State كما توجد بصورتها المعروفة بها في أوروبا اليوم، وكان هناك تغيير في المفاهيم بخصوص الرفاهية الاجتماعية، واستمر تدخل الدولة إلى فترة ما بين الحربين؛ حيث تغير التركيز من الفقراء إلى المفهوم الأوسع للفقر، ومن السيطرة المحلية إلى سيطرة الحكومة الوطنية حيث أنهت الثورة الروسية 1917 الملكية الخاصة ووضعت الدولة في مركز السيطرة. **(أنتوني جيدنز، 2010، ص 152)**. وفي تلك الفترة ارتبط النموذج الأصلي لدولة الرفاه باسم بريطانيين هما جون كينز، ووليم بفريدج **(Spicker, Paul, Sept, 2002, P.P 24-26)**.

أما فترة ما بين الحربين فلقد سيطرت عليها أزمة الكساد العالمي الكبير (1929–1930)، حيث شهدت تلك الفترة مستويات غير مسبوقة من البطالة الحادة. وأصبح تدخل الدولة في المجال الاجتماعي يشكل شرطًا ضروريًا لاستمرار النشاط الاقتصادي. وبالفعل وضعت أسس دولة الرفاهية في عدة دول، ففي الولايات المتحدة الأمريكية شاع استخدام مصطلح "برنامج العهد الجديد" new deal في الحملة الرئاسية لفرانكلين روزفلت في يوليو 1932، تلتها كندا وفرنسا. **(صباح البياع، 2012، ص 215)**.

وكانت الحرب العالمية الثانية أيضًا باعثًا للتغيير، وفي أثنائها حدد تقرير بيفردج تطلعات الرفاهية الاجتماعية في بريطانيا لما بعد الحرب. وبحلول عام 1945، كانت الحكومة الوطنية هي المسيطرة في جميع الدول، تاركة دورًا محدودا للحكومات المحلية. **(جون غراي، 2000، ص 28)**

شكّلت العقود الثلاث التي تبعت الحرب العالمية الثانية فترة متواصلة من النمو والازدهار الاقتصادي، ويمكن اعتبارها السنوات الذهبية لدول الرفاهية الاجتماعية؛ وبذلك، تعددت التجارب الرأسمالية في تطبيق نظام دولة الرفاه الاجتماعي، وأخذ دورها يقترب من دور دولة الرفاهية خاصة في ذروة الصراع بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي، وفي سياق سعي الدول الرأسمالية إلى إيجاد حلول تحميها من مخاطر التحول إلى الاشتراكية ولاسيما في مفهومها الماركسي، وكل دولة طبقته وفقًا لمعطياتها وتكوينها. ولقد كانت التجربة السويدية لدولة الرفاهية من أفضل التجارب الأوروبية وأقدمها. **(علي توفيق الصادق، 19-20 ديسمبر 2009، ص 10)**.

وعلى الرغم من ذلك، فقد وصلت السنوات الذهبية من الازدهار الاقتصادي إلى حالة من التوقف المفاجئ خلال السبعينيات؛ حيث ازداد الدين العام، كما واجهت تضخمًا مزمنًا بالإضافة إلى البطالة طويلة المدى والركود الاقتصادي. **(عصام قصري، 2021، ص 361)**. وفي الخلفية ظهر تحدي العولمة. ولم يكن ممكنًا مواجهة الأزمة بقوانين الاقتصاد الكينزي التقليدية. وحيال تلك الأزمة، وفي ظل هذا التهديد الاشتراكي للمجتمعات الرأسمالية سيطر الحديث من قبل الليبراليين الجدد عن نقل المسؤوليات لمستوى أقل من الحكومة. وأصبح الحد من النفقات الموضوعَ السياسي المسيطرَ، ولقد نظر الليبراليون الجدد إلى دولة الرفاهية على أنها "مصدر كل الشرور. وسعوا إلى دحض أفكار الكينزية والحلول محلها، ولقد تنامت الليبرالية الجديدة وذاع صيتها أكثر في التسعينيات، أي بعد سقوط المعسكر الاشتراكي وذلك على المستويين الفكري والتطبيقي. ونادى أنصارها بتقليص دور الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية وضرورة التخلي عن دولة الرفاهية. **(عبد المنعم السيد علي،19-20 ديسمبر 2009، ص 9)**

ومع منتصف عقد التسعينيات جاءت النتيجة مخيبة للآمال، وبدأ العد التنازلي لسياسات الليبرالية الجديدة، وكذلك انحسار النموذج الرأسمالي والبحث عن بدائل. وأثبتت الليبرالية فشلها في تحقيق مصالح المجتمع. وبذلك، أضعفت العولمة- وما بعدها بشكل كبير- قدرة الحكومات على العمل للمصلحة العامة. ففي ظل تزايد العولمة تقلصت قدرة الدول الوطنية على حماية مواطنيها من قوى السوق العالمية، وازدادت مستويات عدم الرضا مقارنة بما حققته الدول التي طبقت "دولة الرفاهية" في ظل الأنظمة الكنزية. **(فرغل هارون أحمد، 2010، ص 5)**.

وتعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي بدأت في خريف 2008 بمثابة تهديد قوي للرأسمالية المتوحشة بالانهيار، لدرجة انتشار ما يعرف الآن ما بين الأكاديميين بـ "ما بعد الرأسمالية" التي تعني حرفيًا نهاية الرأسمالية end of capitalism. ولقد أعادت تلك الأزمة المالية –والتي اصطحبت معها أزمة اقتصادية عالمية لم يشهدها العالم منذ أزمة الكساد العالمي الكبير (1929–1930)– قضية دور الدولة ومدى فعالية أداء نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية إلى الواجهة على أن يكون أكثر توازنا وعقلانية وأخلاقية ومنضبطا، وأكثر ارتباطا بالجانبين السياسي والاجتماعي، وكذلك، السياسات الواجب اتباعها لتجنب العالم الوقوعَ في أزمات مالية واقتصادية مماثلة في المستقبل. وعلى هذا النحو أيضًا كشفت الأزمة المالية اليونانية 2008 عن نقاط الضعف المفصلية في نظم دولة الرفاهية الاجتماعية في أوروبا بعد أن أدى اتباع التدابير التقشفية الحكومية، وسياسات ربط الحزام المقترحة من قبل الاتحاد الأوروبي إلى آثار سلبية نتج عنها خفض الإنتاج الحكومي، وتقليل فرص التوظيف والتشغيل للعمالة الوطنية، وانعدام فرص المساواة الاجتماعية، وهو ما جعل مواطني الدولة يتشككون في حدوث ربط اقتصاداتهم باقتصاد أوروبا ومنطقة اليورو أو بالاتحاد الأوروبي ذاته. **(سلام علي العبادي، مثال عبد الله العزاوي، يونية 2011، ص 58).**

## المبحث الأول

## في التعريف بنموذج دولة الرفاهية الاجتماعية

مفهوم الرفاهية الاجتماعية **Social Welfare** يحوطه الكثير من الغموض فلا يوجد تعريف متفق عليه تماما؛ ولذا، فإننا سنحاول قدر استطاعتنا أن نحدد ماذا نقصد بهذا المفهوم. فلا يوجد تعريف محدد حول الدلالة الدقيقة لمصطلح "**دولة الرفاه**" في أغلب الأدبيات، لأن هذا الاصطلاح يسمى تارة **دولة الرعاية أو الكفالة** الاجتماعية، وتارة أخرى يسمى **دولة الرفاه**، وعلى الرغم من ذلك، فإن مضامين كلا الاصطلاحين تكاد تكون واحدة فيما يقدمانه للإنسان من خدمات وإعانات لاسيما للضعفاء والمهمشين، ولهذا، فغالبًا ما توصف الدول التي تتوسع بتقديم الخدمات الاجتماعية إلى مواطنيها بأنها دولة رفاه، ويكاد ينطبق هذا التوصيف على كثير من الدول المتقدمة التي تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة. **(أنتوني جيدنز، 2005، ص: 398).**

ولقد وضعت الأمم المتحدة تعريفا لـ**"الرفاهية الاجتماعية"** لاقى قبولا واسع النطاق، فالرفاهية الاجتماعية قد حددت على أنها "بمثابة مجموعة متسقة من الأنشطة والبرامج الموجهة نحو الخدمات الاجتماعية لتحسين حالة المجتمع المحلي والفرد". **(محمد أحمد بيومي، 1999، ص 171).**

**تعد "دولة الرفاه"** مفهومًا يرتبط بأسلوب الحكم الذي تلعب فيه الدولة دورًا أساسيًا في حماية ورعاية الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين. ويحدد "ت. اتش مارشال" عالم الاجتماع الشهير **دولة الرفاه** بأنها:"خليط محدد من الديمقراطية، الرفاهية، الرأسمالية".**(أحمد زكي بدوي، د.ت، ص: 446).**

تقوم دولة الرفاه على مبادئ المساواة في الفرص، التوزيع المتساوي للثروة، والمسؤولية العامة عن أولئك غير القادرين على منح أنفسهم الحد الأدنى من الحياة الكريمة. وربما يغطي المصطلح، في عموميته، مجموعة متنوعة من التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية. ويتم تمويل دولة الرفاه عن طريق إعادة توزيع الضرائب، ذلك الإجراء الذي غالبًا ما يشار إليه على أنه نوع من "الاقتصاد المختلط". عادة ما تتضمن هذه الضرائب ضريبة عالية على الدخل بالنسبة إلى هؤلاء الذين يتمتعون بدخول مرتفعة، ويطلق على هذه الضرائب، (الضرائب التصاعدية)، الأمر الذي يقلل الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وبذلك، يمكن تعريف "دولة الرفاهية" بـأنها: "ما يفترضه المجتمع في الدولة التي تتحمل مسؤولية رسمية وواضحة نحو تحقيق الرفاهية الأساسية لمواطنيها، وتوفير الخدمات الاجتماعية المتنوعة حتى يتسنى زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع"، ويُظهر مثل هذه الحالة إذا أصبح المجتمع أو الذين يتولون أمورهم مقتنعين بأن رفاهية الفرد بجانب حفظ النظام والأمن القومي من الأهمية بمكان حتى أنه لا يمكن تركها للتقاليد أو التنظيمات غير الرسمية والمشروعات الخاصة، بل هي مسؤولية الحكومة. وينطلق التزام دولة الرفاهية بتحقيق الرفاهية الأساسية لأعضاء المجتمع من قناعة الدولة أو الشعب بالحقيقة التي تؤكد الدور المهم لرفاهية الفرد في حفظ النظام والأمن القومي. ويقابل دولة الرفاهية التي تقوم بأداء الخدمات التي يتطلبها المجتمع وهو ما يعرف بـ مفهوم "الدولة الحارسة"، وهي التي تقتصر وظيفتها على وضع القواعد لحفظ النظام في المجتمع. **(أحمد زكي بدوي، د.ت، ص: 446).**

وهناك تعريف آخر يطلق على **"دولة الرفاهية"** اسم **"الدولة الرعوية"** وهي: "هيئة تسلطية تدعي الحق في إخضاع الفرد وحقوقه إخضاعًا كاملا لمصلحتها، وتزعم بأنها رب العمل الرئيسي

ومزود المجتمع بالخدمات التي يحتاجها". وبذلك، تستحوذ الدولة الرعوية على مهام اقتصادية شاملة، وتسهر على مصلحة المواطنين بتزويدهم بالخدمات الأساسية كالصحية منها والتربوية والإسكانية" **(عامر رشيد مبيض، 2003، ص 720)**.

وعلى الرغم من الاختلاف بين الدول المسماة "**دول الرفاه**" اعتمادًا على مبادئها الفكرية، إلا أنه يمكن العثور على عدد من المميزات المشتركة بين معظم دول الرفاه، والتوصل إلى تعريف يميز بين دول الرفاه وبين دول أخرى تتضمن أجهزة رفاه معينة تلبي الاحتياجات المختلفة لمواطنيها، إلا أنه لا يمكن تعريفها كـ "دول رفاه". فجميع **دول الرفاه** هي دول صناعية متطورة وغنية نسبيًا، بالإضافة إلى هذا فإن معظم هذه الدول هي دول رأسمالية ذات اقتصاد سوق متطور، ولكن لا يمكن اعتبار وجود دولة رفاه وفقًا لبنية اقتصادية واسعة فحسب، بل يتطلب أيضًا وجود نظام حكم ديمقراطي يعترف بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية لمواطنيه. وفي هذا السياق فإن الخدمات التي تقدمها دولة الرفاه لمواطنيها ليست بمثابة إحسان، بل هي جزء من الحقوق الأساسية التي يستحقها كل مواطن. **(جيرالد بوكسبرغر، هارالد كليمنتا، 1999، ص 74)**.

السمة المميزة لدولة **الرعاية الاجتماعية** هو الافتراض بالمجتمع، من خلال الدولة، المسؤولية عن توفير الوسائل لجميع أعضائه، والتي يمكن أن تصل إلى الحد الأدنى دون تمييز وفقًا لأفضل المعايير المتاحة بنطاق معين متفق عليه. **(بول سبيكر، ترجمة: حازم مطر، 2017، ص: 115)**.

أما بالنسبة لماكس فيبر، فإن السياسات الخاصة بالرفاهية الاجتماعية لها أهمية خاصة في تحليله، ووفقًا له، فإن المكاسب الاجتماعية التي يمكن أن تتحقق من الأشكال المتطورة من التدابير الخاصة بالرفاهية، يجب أن توضع في مقابل ما يعتقد أنه الخطر الحتمي المهدد للحرية الشخصية **(محمد أحمد بيومي، 1999، ص 74، 75)**.

يحدد ثوينيس دول الرعاية الاجتماعية كنموذج للمجتمع تتميز بنظام للرعاية ترعاها الحكومة الديمقراطية على أسس جديدة وتقديم ضمان للرعاية الاجتماعية الجماعية للمواطنين بالتزامن مع الحفاظ على النظام الرأسمالي للإنتاج. مثل ثوينيس، مارشال أيضا يمثل رعاية الدولة كجزء من مجتمع معقد، متحالفة مع اقتصاد سوق رأسمالي وهيكل سياسي ديمقراطي، وتشمل البلدان التي تندرج تحت هذه الفئة بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، ونيوزلندا، ومعظم البلدان في أوروبا الغربية

والشمالية. ووصف مارشال الديمقراطية برأسمالية الرفاه. **(بول سبيكر، ترجمة: حازم مطر، 2017، ص: 115)**

ونستخلص من ذلك ارتباط "**دولة الرفاهية الاجتماعية**" بـ "دورة رأس المال العالمي"، فدولة الرفاه هي دولة تلبي الاحتياجات الإنسانية الأساسية لمواطنيها كجزء من إحقاق حقوقهم السياسية، وبهذا المعنى فإن وجود دولة الرفاه مرتبط بعمليات تدخل مختلفة في الاقتصاد وسوق العمل. وكما يشرح آزار ليندبيك: "إن المحنة الأساسية لدولة الرفاهية هي أنه كلما زاد سخاء المنافع كبر حجم الانحرافات الضريبية، ليس هذا فحسب، بل أيضًا عدد المستفيدين من هذه المنافع وذلك بسبب الخطر الأخلاقي والغش للحصول على المنافع". **(A. Lindbeck, Hazardous, 1995, P 9)**

وتتفاوت معاني مفهوم **دولة الرفاهية** في انصرافها إلى التعريفات الشاملة التي ترى أن دولة الرفاهية لا تتمثل إلا في المجتمع الذي تتولى الدولة فيه القيام بدور إيجابي في إدارة الاقتصاد، بحيث يتأتى لها أن تعمل على تحقيق المساواة الاجتماعية وتعميقها. وتثير المعاني المتعددة لمفهوم **دولة الرفاهية** كثيرًا من الجدل حول أوجه تدخل الدولة وأبعادها المتعددة، فيرى بعض الباحثين أن دولة الرفاهية تجاوزت ما ينبغي لها وأنها بذلك تقضي على المبادرة الفردية وتحد من الحرية الشخصية، ويرى البعض الآخر أن ما يسمى بدولة الرفاهية لا وجود له على الإطلاق. فيرى الفريق الأول أن تدخل الدولة على نحو أو آخر يؤكد– وإن كان محدودًا– وجود دولة الرفاهية، بينما يرى الفريق الثاني أن السياسات الاجتماعية التي تتبعها الدولة لا تكاد تجدي في إعادة توزيع الثروة تحقيقا للمساواة، ومن ثم، فليست هناك دولة رفاهية من حيث المبدأ. نخلص من ذلك كله إلى أن هناك في واقع الحال نمطًا من أنماط الدولة يمكن أن يشار إليه على أنه "دولة رفاهية" وإن اختلف حوله منظرو الليبرالية والماركسية. **(محمد بيومي، إسماعيل سعد، 2000، ص 60)**.

## تعقيب على المبحث الأول

**أولا:** يتفق الباحث مع ما ذهب إليه فيرنس وتيلتون (1977) حول ارتباط مسألة تعريف دولة الرفاهية بالذهاب إلى أن القضية الرئيسية في الواقع تتمثل في أن الدول تطبق سياسات مختلفة للتدخل؛ وبناء عليه فهناك أشكال مختلفة لتدخل الدول:

1- **الدولة الإيجابية: Positive State** حيث يقتصر التدخل الحكومي فيها على ما هو ضروري لرفع الكفاءة الاقتصادية بقصد حماية أصحاب الملكية من غيبة التنظيم في الأسواق والمطالبة الممكنة بإعادة توزيع الثروة. مثال: الولايات المتحدة الأمريكية.

2- **دولة الأمن الاجتماعي: Social Security State** تتميز بنفس خصائص الدولة الإيجابية مع محاولة التفريق بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية التي تعمل على كفالة حد أدنى على المستوى القومي من خلال إتاحة الفرص لمبادرات الأفراد وتعميق إحساسهم بالمسؤولية. مثال: بريطانيا.

3- **دولة الرفاهية الاجتماعية: Social Welfare State** تجاوز ذلك كله بتقديمها الأهداف الاجتماعية على الأهداف الاقتصادية، وتمارس كل ما لها من قوة في سبيل ضمان تحقيق المساواة، وأن تنأى بقطاع الخدمات الاجتماعية المهمة عن آليات السوق. مثال: دولة السويد.

**ثانيا:** اتضح للباحث أن عدم الوضوح في تعريف دولة الرفاه مصدره أيضا عدم وجود نموذج عالمي لـ "دولة الرفاه" بل هناك نماذج أو أنماط مختلفة لدولة الرفاه في دول عديدة ألا وهي:

1. **النمط الليبرالي:** كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، والمملكة المتحدة وأستراليا.
2. **النمط المحافظ:** الذي يميز دول وسط أوروبا مثل ألمانيا وفرنسا.
3. **النمط التعاوني:** وتضم دول الرفاه الحديثة كل من دول شمال أوروبا مثال أيسلندا، السويد، النرويج، الدنمارك، وفنلندا والتي تطبق نموذج يطلق عليه النموذج الشمالي أو نموذج شمال أوروبا. **حمد بيومي، إسماعيل سعد، 2000، ص 60، 61).**

ومما تقدم يمكن القول بأن هناك توجهين لدور الدولة، الأول محايد والثاني تدخلي، ولكل توجه إيجابياته وسلبياته، وكذلك، أفكاره وحججه وتفسيراته ونظرياته التي يدافع عنها، والتي تعكس

مدى قبوله لفلسفة آلية السوق كنظام اقتصادي أو رفضه الأمر الذي انعكس بدوره على تحديد نوع النمط الذي تسلكه كل دولة وفقًا لمعطياتها وخصوصيتها.

**ثالثا:** ومن التعريفات السابقة اجتهد الباحث لدمج عددٍ من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مفهوم دولة الرفاهية الاجتماعية، ومن بينها:

1. العدالة الاجتماعية
2. نموذج تنموي ملائم، ووضع اقتصاد الدول على المسار الصحيح، من حيث تغليب الصالح الاقتصادي الوطني بمنأى عن الارتباط بأيديولوجية بعينها.
3. الديمقراطية الاجتماعية
4. إضفاء الطابع المؤسسي على التعددية التنافسية
5. المصالح المتنافسة تكمل بعضها العض
6. تعزيز دور الحكومة في الرعاية الاجتماعية
7. المساواة في الفرص
8. الاستجابة للمطالب الشعبية المتنامية حول الوظائف واللامساواة.
9. الالتزام والمسؤولية الاجتماعية من الدولة تجاه مواطنيها.
10. تعظيم درجة تخصيص الموارد لصالح البعد الاجتماعي.
11. قدرة الأنظمة السياسية على المرور بمراحل انتقالية.

## المبحث الثاني

## المتغيرات العالمية وانعكاساتها على فعالية نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية

ارتبط نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية بمجموعة المتغيرات العالمية والتي انعكست على تطورها وفعالية تطبيقها. وكذلك بالتوجهات الفكرية التي سادت حينها في العلاقات الدولية.

**أولاً: الليبرالية الكلاسيكية والمذاهب الاشتراكية وانعكاساتها على تطبيق نموذج دولة "الرفاهية" الاجتماعية**

ظهرت الليبرالية كفلسفة اجتماعية وسياسية واضحة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بفضل جهود آدم سميث (1723–1790)، وديفيد ريكاردو (1770–1823)، ويعد كتاب آدم سميث ثروة الأمم" 1776 ميثاق الليبرالية الكلاسيكية حيث جاء سميث بقوله: إن رفاه الاقتصاد والمجتمع، إنما يكون بعدم تدخل الحكومة في مجرياته حيث شكل الفرد محور اهتمام الليبرالية. **(مروة خليل، 2021، ص 166).**

فالليبرالية الكلاسيكية هي الليبرالية الأولى التي ظهرت في الفترة الانتقالية بين الإقطاعية والرأسمالية، ولقد وصلت إلى أوجها في بداية الفترة الصناعية من القرن التاسع عشر. ولذلك، يطلق في بعض الأحيان على الليبرالية الكلاسيكية ليبرالية القرن التاسع عشر، وكانت المملكة المتحدة مهد الليبرالية الكلاسيكية حيث تقدمت وتطورت الثورات الرأسمالية والصناعية وهو ما يفسر وجود الأفكار الليبرالية بعمق في الدول الأنجلوسكسونية مثل المملكة المتحدة وأمريكا أكثر من باقي دول العالم. **(هاني نسيرة، 2009، ص 221).**

شهد أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تزايدًا في الانتقادات الموجهة إلى الأسس الليبرالية التي قام عليها النظام الرأسمالي خاصة في ضوء المظالم التي تعرض لها العمال نتيجة الثورة الصناعية؛ حيث بدأ النظام الرأسمالي يفقد تدريجيًا أهم سمة من سماته التي اتسم بها في بداياته، ألا وهي المنافسة الحرة؛ حيث بدأت المشروعات الصناعية تتجه إلى التركز والتكتل؛ وبذلك، أخذ الطابع الاحتكاري يحل تدريجيًا محل الطابع التنافسي، مما أدى إلى إعطاء المحتكرين قدرة على التحكم في الأسعار، ومن ثم؛ الحصول على أرباح ضخمة لا تتناسب مع ما يبذلونه من جهد ولا مع ما يتحملونه من مخاطر. كما شهدت تلك الفترة ارتفاعًا في الفقر واللامساواة في الدخل والثروة والكساد الاقتصادي والبطالة والاضطراب الاجتماعي. **(جون ديكسون، روبرت شيريل، ترجمة: سارة الديب، 2014، ص 322).**

تزامنا مع ذلك، بدأت المذاهب الاشتراكية في الظهور، تلك المذاهب التي تدعو إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق العدل الاجتماعي نتيجة للأوضاع السيئة التي نتجت عن تطبيق النظام الرأسمالي، والتي من أخطرها حدوث تفاوتات كبيرة بين الأفراد في الثروات والدخول.

كما تصاعدت الحركات الاشتراكية، والتي دعت– على تباين اتجاهاتها –إلى إلغاء الملكية الخاصة أو تحديدها إلى الحد الذي يقضي على هذه التفاوتات الهائلة في الدخول والثروات التي ينطوي عليها النظام الرأسمالي.

وكما يذهب ماركس فلن تتحقق المساواة الكاملة بين الأفراد في المجتمع الاشتراكي، حيث سيظل الصراع الطبقي قائمًا إلى أن تستطيع البروليتاريا القضاء نهائيًا على البرجوازية التي سيتحول المجتمع بعد القضاء عليها إلى مجتمع تسوده المساواة الكاملة بين أفراده هو المجتمع الشيوعي. والحاجة إلى الدولة تمثل شرًا لابد منه من أجل القضاء تمامًا على بقايا الطبقة البرجوازية التي قد تفكر في ثورة مضادة لثورة البروليتاريا. وفي المجتمع الشيوعي يتساوى الأفراد مهما كان نوع عملهم، ويتحول المجتمع كله إلى طبقة واحدة وتتحقق المساواة الكاملة. **(محمد عبده أبو العلا، 2017، ص 22، 23)**.

ولقد اتسم تحليل كارل ماركس للمجتمع الرأسمالي بسمة النقد الكلي. وأشار إلى أن السمة الرئيسية للمجتمع الرأسمالي، هي السمة التنافسية وليست التعاونية. وبالرغم من وجود فرص للثروة في المجتمع الرأسمالي، إلا أن الغالبية تعيش حالة من الفقر. كما أنه يوجد دائما تناقضات بين الأهداف المقررة للرفاهية وبين الإمكانيات المتاحة. ووفقًا لماركس فإن الدولة هي مصدر الشرور الاجتماعية، ولابد من إلغاء الدولة ذاتها. **(محمد بيومي، 1999، ص 69–71)**.

## الحالة الألمانية

تم تطبيق نموذج دولة الرفاه الحديثة في ألمانيا خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر حيث يعد المستشار الألماني بسمارك (1815–1898)، هو رائد دولة الرعاية الاجتماعية "دولة الرفاهة" في ألمانيا. وينظر الباحثون عادة إلى نظام التشريعات الاجتماعية (1884–1887) الذي أوجده بسمارك في ألمانيا باعتباره الشكل الكلاسيكي لـ "دولة الرفاهية الاجتماعية"، حيث فرض بسمارك لأسباب سياسية وكجزء من صراعه مع الحركة الاشتراكية– الديمقراطية نظامًا للضمان الاجتماعي تابعًا للدولة حيث أدرك بسمارك –آنذاك– أن الصراع بين الرأسماليين والعمال من شأنه القضاء على الاستقرار السياسي حيث اليقظة المتزايدة للطبقة العاملة الصناعية التي تسارعت وتيرتها بسرعة وانفتحت على الأفكار الثورية ولاسيما أفكار كارل ماركس. **(جون كينيث جالبريت، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، سبتمبر 2000، ص 227، 228)**.

ولذلك، بادر بسمارك في مواجهة الدعوات الشيوعية في عصره إلى سَنِ مجموعة من التشريعات الاجتماعية الرائدة، والتي صيغت لمصلحة الطبقة العاملة. كانت تلك التشريعات – التي تضمنت قوانين للتأمينات الاجتماعية والصحية– ثورة حقيقية في المناخ الأوروبي الثائر ضد المجتمع الصناعي، وما أدى إليه من ويلات اجتماعية، وقرر بسمارك أن من يرفض هذه التشريعات من أعضاء الطبقة العمالية سيعد معاديًا للتطور، وسيتم ردعه من خلال إصدار أحكام بالسجن. ولقد انقسمت الحركة العمالية في ألمانيا بصدد هذه التشريعات. وارتأت فئة من القيادات العمالية أن قبول هذه التشريعات معناه ببساطة إجهاض الثورة الشيوعية المرتقبة، في حين ارتأى أخرون ضرورة قبولها لأنها تتضمن مكاسب مؤكدة للعمال.

ويمكن القول بأن تلك التشريعات البسماركية التي تحولت إلى سياسة اجتماعية فعالة في النمسا والمجر وغيرهما من دول أوروبا حققت قدرًا كبيرًا من العدالة الاجتماعية، ومنعت قيام الثورة تحت الأعلام الشيوعية والاشتراكية، وأدت إلى نشوء ما أطلق عليه دولة الرعاية الاجتماعية Welfare State التي تُعنى من خلال شبكة كاملة من التأمينات برعاية الطبقات الأكثر فقرًا في المجتمع. **(جون كينيث جالبريت، سبتمبر 2000، ص 227، 228).**

**ثانيًا: الحرب العالمية الأولى وانعكاساتها على نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية**

بزغت دولة الرفاهية الاجتماعية Welfare State كما توجد بصورتها المعروفة بها في أوروبا اليوم في أثناء الحرب العالمية الأولى (1914–1918)، ويتمثل ذلك فيما طرحته الحرب من إمكانية تاريخية لخلق شروط لتنظيم اجتماعي بديل للرأسمالية. وشكّلت الحرب العالمية الأولى، وما بعدها باعثًا للتغيير حيث أنهت الثورة الروسية 1917 الملكية الخاصة، ووضعت الدولة في مركز السيطرة. وأصبحت الماركسية بعد قيام الثورة البلشفية 1917 قوة ملموسة على أرض الواقع، وذلك من خلال اكتمال البناء الاشتراكي في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، وتكوَن المنظومة الاشتراكية العالمية، وإعلان بعض بلدان العالم الثالث، حديثة الاستقلال، اعتزامها توجيه سياستها نحو الاشتراكية. **(أنتوني جيدنز، 2010، ص 152).**

كما وضع لينين كتابه "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" حيث أثارت المنافسة الإمبريالية الرأسمالية حربًا عالمية بين مختلف القوى الاستعمارية في أوروبا والتي بدأت في ألمانيا. ووجه فيه نقاشه للمفكر كارل كاوتسكي– زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني– الذي دعم الحرب مدعيًا

أنها حرب بين الأمم تتطلب من الشعب التجند دفاعًا عن الوطن. ووفقًا لــ لينين يكمن سبب الحرب في ازدياد رأس المال المالي والصناعي في ألمانيا، ولكنه لم يجد لنفسه مكانا في العالم يتوسع إليه بعد أن تم تقسيم العالم بين الدول الاستعمارية العظمى وتحديدًا بريطانيا وفرنسا. وفسر الحرب بأنها محاولة لإعادة تقسيم العالم بالقوة؛ ناجمة عن تغيير في موازين القوى بين الدول العظمى. وبذلك، ميزان القوى بين الدول الرأسمالية الإمبريالية يتغير باستمرار؛ وبالتالي، يرفض الوحدة السياسية للإمبريالية المتطرفة، وأن عدم الاستقرار حفز المنافسة والصراع وليس التعاون. **(فلاديمير لينين، 1917)؛ (Alex Callinicos, 2009, P.P 116-120)**

## الحالة البريطانية

خلال تلك الفترة ارتبط النموذج الأصلي لدولة الرفاه باسم بريطانيين هما جون كينز، ووليم بفريدج، وارتبط اسم "وليام بفريدج" بـ "**دولة الرفاه**" بشكل أساسي بفضل وثيقة قدمها للحكومة البريطانية عام 1924 تتناول تنظيم خدمات الرفاه في الدولة، وأطلق عليها اسم "**خطة بفريدج**"، وكانت هذه الخطة في الحقيقة خطة عمل من أجل تكوين دولة الرفاه، ولقد ذهب بفريدج في الوثيقة إلى أنه يمكن القضاء على البطالة والفقر بواسطة خلق تشغيل تام، وإقامة جهاز شمولي للضمان الاجتماعي يكفل لكل إنسان الحق الأدنى من أجل البقاء وحرية الحصول على خدمات الرفاه بغض النظر عن دخله. ويميز خطة بفريدج أنها اقترحت جهاز يخدم كل المواطنين ويموله الجميع، فلم يعد هناك جهاز معونة يخدم المحتاجين وهامش المجتمع فحسب، بل جهازًا يمنح الحقوق الاجتماعية والأمن لكل مواطني الدولة. **(Spicker, Paul, Sept, 2002, P.P 24-26)**

ونشير هنا إلى المقال الذي كتبه كينز في عام 1926 تحت عنوان "**دعه يعمل**" الذي شكك فيه في آلية اليد الخفية في تحقيق توازن النظام، وأكد فيه ضرورة العودة إلى أفكار كلَ من إيدموند بيرك وجيرمي بنتام التي دعت إلى تحمل الدولة لمسؤوليتها في نظام "**دعه يعمل**"، من خلال التدخل في الحياة الاقتصادية. وفي كتاب شومبيتر– الاقتصادي الأمريكي الشهير– "**هل يمكن للرأسمالية البقاء؟**"، أجاب على نحو قاطع أنه لا يعتقد ذلك. وحسب روبرت هيلبرونر في كتاب "**رأسمالية القرن 21**"، فإن مشكلات اضطراب النظام الرأسمالي إنما تنبع في بعضها من آليات النظام نفسه. (رحيم حسين، يناير 2008، ص 11).

**ثالثًا: أزمة الكساد العالمي الكبير وانعكاساتها على نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية (فترة ما بين الحربين)**

تمخصت عن أزمة الكساد الكبير في عام 1929 مشكلة البطالة الحادة، وأصبح تدخل الدولة في المجال الاجتماعي يشكل مطلبًا ضروريًا لاستمرار النشاط الاقتصادي. ولقد أدت الأزمة الاقتصادية الحادة –التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار سوق الأوراق المالية في وول ستريت عام 1929 ثم انتقلت إلى جميع بلدان المنظومة الرأسمالية– بدورها إلى تسريح ملايين العمال عن العمل دفعة واحدة؛ وبالتالي، تشكلت البطالة الحادة، مما أحدث أزمة فكرية واجتماعية واقتصادية كبيرة تتعلق بالرأسمالية، وكان هناك خطر حقيقي يهدد النظام الاجتماعي القائم من قبل العاطلين عن العمل والمشردين الذين أيدوا الحركات السياسية الراديكالية، كما كان هناك شعور بأن الحلول الاقتصادية التقليدية غير قادرة على حل هذه الأزمة الاقتصادية؛ وهناك حاجة للبحث عن توجه اقتصادي يحفظ استقرار الاقتصاد الرأسمالي، وكذلك، حاجة إلى خلق جهاز رفاهية يحفظ الحد الأدنى للبقاء لمن لا يستطيعون العمل رغمًا عنهم. ومن هنا، ولدت دولة الرفاه، وأصبح تدخل الدولة في المجال الاجتماعي يشكل شرطًا ضروريًا لاستمرار النشاط الاقتصادي. **(Marcuzzo Maria, 1944, P. 46)**

في نهاية عقد الثلاثينيات من القرن العشرين قام العالم الاقتصادي "كينز" في كتابه "**النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود**" عام 1936 بدراسة الأسباب الاقتصادية للأزمة الرأسمالية الكبرى وتداعياتها الاجتماعية، وتقديم الحلول من أجل الإبقاء على النظام الرأسمالي وضمان تطوره بعد اجتيازه الأزمة الاقتصادية، ووضع جملة من المقترحات عرفت بـ "السياسات الكينزية" أكدت في مجملها أن الطريق الوحيد التي تستطيع الدولة الرأسمالية بواسطتها البقاء لابد أن يكون من خلال التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية من أجل استقرار السوق الحرة ومنع الاحتكار، ومحاربة ارتفاع الأسعار. وهو ما اعتبر –آنذاك– انقلابًا على الأفكار التي كانت سائدة، ولقد انتشرت هذه السياسات في الدول الرأسمالية وخصوصًا الولايات المتحدة وأوروبا، وشكّلت الأساس النظري لنظام "دولة الرفاه الاجتماعي". **(سعيد الخضري، 1989، ص 6–15)؛ (عبد المنعم السيد علي، 19–20 ديسمبر 2009، ص 7–8).**

## الحالة الأمريكية

ففي الولايات المتحدة الأمريكية شاع استخدام مصطلح "برنامج العهد الجديد" new deal في الحملة الرئاسية لفرانكلين روزفلت في يوليو 1932 ووعد بأن الحكومة هي المسؤولة عن تحقيق العدل لمواطنيها. وطرح برنامجًا يتجه منحى ليبراليًا اجتماعيًا واضح لتمكين الاقتصاد الأمريكي من تجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية التي خيمت بظلالها على الاقتصاد العالمي عام 1929. **(صباح البياع، 2012، ص 215).**

## الحالة السويدية

تعد التجربة السويدية لدولة الرفاهية من أفضل التجارب الأوروبية وأقدمها، وتحتل هذه التجربة مكانة متميزة في تجارب الدمج بين الرأسمالية القائمة على اقتصاد السوق ونظام التنافس والربح، والاشتراكية القائمة على العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي وتوظيف النمو الاقتصادي بصفة رئيسة في التنمية الاجتماعية. وكانت الحركات النقابية والسياسية فيها شديدة الحَراك مع الصراعات الاجتماعية والسياسية والفكرية في أوروبا ولاسيما بشأن الربح الرأسمالي والأجر العمالي وبشأن نظام السوق ورفاهية المجتمع.

فلقد تبنت السويد مفهوم "**بيت الشعب**"، ولقد قام الاشتراكيون الديمقراطيون السويديون في عام 1932 بتسوية بين قوة العمل وقوة رأس المال، وقوة العاملين وقوة الدولة الرأسمالية بشركاتها ومصارفها ومؤسساتها المالية. وفي هذا المناخ أعلن الاشتراكيون الديمقراطيون في السويد مبادرتهم التاريخية إلى تحويل سياسات التسوية والتصالح والتعاون بين العمال وأرباب العمل، وتلخصت تلك المبادرة بإعلان دولة الازدهار والرفاه الاجتماعي على أساس التوافق الطبقي والمنهج التفاوضي. ولم يكتسب مصطلح "دولة الرفاه" دلالة إيجابية إلا في مستهل أربعينيات القرن العشرين عندما أراد رئيس أساقفة كانتربري (وليم تمبل) أن يقارن بين اهتمام النظام الديمقراطي البريطاني برفاهية مواطنيه وبين روح العنف في ألمانيا النازية. **(سمير أمين، 1997 ص53-54).**

وعلى صعيد آخر، دفعت هذه الأزمة الكثير من العمال إلى تبني أفكار الاشتراكية والشيوعية في خضم انتشار الشيوعية في الثلاثينيات من القرن العشرين بعد أن اعتبر الماركسيون أن نظام السوق الرأسمالي هو نظام الاستغلال الطبقي والفقر الجماعي والحروب بين الأمم، ودعوا إلى تقويض

دولته الطبقية الرأسمالية تقويضًا تامًا وإحلال نظام الاشتراكية ودولتها محلها، ورفض الماركسيون فكرة المصالحة والتوفيق بين نظام السوق الاقتصادي الرأسمالي ونظام الدولة الاشتراكي وأعلنوا "ديكتاتورية البروليتاريا" باعتبارها نظامًا ضروريًا لتفكيك الدولة الطبقية الرأسمالية وتقويضها وإحلال دولة العمال والفلاحين ثم الدولة الاشتراكية محلها. **(سمير أمين، 1997 ص53-54)**.

**رابعًا: الحرب العالمية الثانية (1945-1970) وانعكاساتها على ازدهار دولة الرفاهية**

بحلول عام 1945 ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح الحديث ممكنًا عن "**نموذج دولة الرفاه**" في الدول الصناعية المتقدمة كانت الحكومات الوطنية هي القوة المسيطرة والأكثر نشاطًا في السياسة الاجتماعية في جميع الدول، تاركة دورًا محدودًا للحكومات المحلية، وانتقل دور الدولة من دور تنظيمي إلى دور إنمائي. الأمر الذي دفع الدولة لأن تتولى مسؤوليات تتعدى الدور المنظم والحارس في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأخذ دورها يقترب من دور دولة الرفاه خاصة في ذروة الصراع بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي. وفي إطار سعي الدول الرأسمالية إلى إيجاد حل يحميها من مخاطر التحول إلى الاشتراكية ولاسيما في مفهومها الماركسي. **(جون غراي، 2000، ص 28)؛ علي توفيق الصادق، 19-20 ديسمبر 2009، ص 10)**. وفي هذا السياق، فإن دولة الرفاهية هي "نموذج لمجتمع رأسمالي متقدم نضجت فيه التكوينات الطبقية والتنظيمات الحزبية وحقق مستوى مرتفعًا من النمو الاقتصادي والإنتاجية، ولكنه كان مصحوبًا بفوارق واسعة في توزيع الدخل والثروة، وصارت تشكل تهديدًا للتقدم الاقتصادي ذاته، ومن هنا، بحثت الرأسمالية عن حل لا يمس الأركان الأساسية للنظام الرأسمالي، فظهرت "دولة الرفاه" أو "دولة الرعاية". **(إبراهيم العيسوي، 2006، ص 132)**.

ولقد شكّلت العقود الثلاثة التي تبعت الحرب العالمية الثانية فترة متواصلة من النمو والازدهار الاقتصادي، ويمكن اعتبارها السنوات الذهبية لدولة الرعاية الاجتماعية، وطبقت كل الدول الرأسمالية في أوروبا، وأمريكا، وأستراليا سياسة دولة الرفاه. وعلى الرغم من أن تقرير بفريدج لم يطبق مباشرة في أي دولة، ولا حتى في بريطانيا، إلا أنه أصبح مصدر إلهام لخطط إعادة بناء الدول التي شاركت في الحرب، فلقد حفز النمو الاقتصادي السريع الذي ميّز تلك الأنظمة الاقتصادية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين شعور التضامن الذي نما خلال فترة الحرب، وطموح واضعي السياسات في تلك الدول إلى خلق مجتمعات توفر لمواطنيها العمل ومستوى معيشة أفضل من دول المعسكر

الاشتراكي. حفزت تلك العوامل تطور دول رفاه شاملة في كل الدول الديمقراطية الصناعية. وأوجدت إجماعًا واسع النطاق حول "دولة الرفاه" ومفاهيمها، وأتاح إنفاق مصروفات طائلة مقابل خدمات الرفاه الحكومية. **(علي قادري، 2005، ص 97، 98)**.

**خامسًا: الليبرالية الجديدة وانعكاساتها على دولة الرفاهية الاجتماعية**

شهدت سنوات السبعينيات والثمانينات "أزمة دولة الرفاه" في البلدان الرأسمالية المتقدمة في أوروبا وغيرها حيث عجزت السياسات الكينزية عن تقديم حلول لمشكلات إعادة الهيكلة، والركود التضخمي ثم أزمة النفط التي تعرضت لها الدول الأوروبية في السبعينيات، حيث انتهى عصر الازدهار الرأسمالي. وكان جوهر تلك الأزمة هو ميل معدل الربح إلى الانخفاض في قطاعات الإنتاج؛ مما أدى إلى توقف النموذج الكنزي عن فعاليته في ضمان التوازن العام وتخفيف حدة الأزمات الدورية، وفقدت آليات التدخل الحكومي مفعولها في ضمان استقرار النمو وتحقيق التوظف الكامل. **(عصام قصري، 2021، ص 361)**.

كما أدت أزمة النفط التي أصابت العالم الصناعي عام 1973– نتيجة للمقاطعة الاقتصادية التي فرضتها الدول المنتجة للنفط– إلى تباطئ النمو الاقتصادي وتناقص فرص العمل، ونتيجة لتلك الأسباب الاقتصادية وأسباب أخرى ديموغرافية حدث اختلال واضح بين التزايد الكبير في عدد المواطنين في دول الرفاه– والذين يحتاجون إلى خدمات الرفاه– وانخفاض في مصادر التمويل التي يمكن بواسطتها تمويل مثل هذه الخدمات، هذه العملية التي يطلق عليها أحيانًا "**أزمة دولة الرفاه**". **(جون غراي، الفجر الكاذب، 2000، ص 28، 44)؛ منير الحمش، 28 –30 نوفمبر 2005، ص 5)**.

وكانت الأزمة الاقتصادية عام 1974 للبلدان الرأسمالية المتقدمة التي دخلت في حالة كساد عميقة، فلأول مرة اجتمع معدل نمو منخفض مع معدل تضخم مرتفع، مما جعل الأفكار الليبرالية محل قبول بشكل ما؛ حيث أخذ أمثال فريدريك هايك ورفاقه يؤكدون أن جذور الأزمة تكمن في الضغط المستمر من النقابات والحركات العمالية على الحكومات لزيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية. **(هاني نسيرة، مرجع سبق ذكره، ص 224)**. وحيال تلك الأزمة، وفي ظل هذا التهديد الاشتراكي للمجتمعات الرأسمالية سواء على المستوى التنظيري أو السياسي أو الاقتصادي، بدأت الليبرالية الكلاسيكية تعود من جديد على يد عدد من المفكرين الذين هاجموا الاشتراكية أمثال فريدريك هايك

(1899–1992)، وميلتون فريدمان (1912–2002) والمؤيدين لهما، من خلال ما عرف بالنيو ليبرالية أو الليبرالية الجديدة. **(محمد عبده أبو العلا، 2017، ص 26، 30).**

ولقد نظر الليبراليون الجدد إلى دولة الرفاهية على أنها "مصدر كل الشرور، فهي تعطل روح الاعتماد على النفس عند الفرد، وتقوض الأساس الذي يقوم عليه مجتمعنا الحر". وألقى الليبراليون اللوم على السياسة الحكومية التدخلية. في عام 1974 نجح فان هايك في دعوة عدد من الذين يشاركونه وتأسست جمعية مونبيلران في نهاية هذا الاجتماع، وهدفت لنشر مبادئ الليبرالية، وكان هدف جماعة مون بليرن هو طرح الليبرالية الجديدة في مواجهة الكينزية ونموذج دولة الرفاه وإزالة كل الحدود أمام حرية رأس المال. ووفقاً لهم؛ فالمساواة التي توجهها دولة الرفاه تقضي على حرية المواطنين وعلى حيوية الكفاءات، وهي شروط ما يعرف بالرأسمال البشري والتنمية البشرية الناتجة عنه. أعقبها ثورة مضادة للكينزية بقيادة الأمريكي الكلاسيكي الجديد "ميلتون فريدمان" الذي حاز جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1981، وهو أحد رواد "الليبرالية الجديدة". **(عبد المنعم السيد علي،19–20 ديسمبر 2009، ص 9)؛ (هاني نسيرة، 2009، ص 225)؛ حازم الببلاوي، 1995، ص 172).**

تنطلق النظرية الليبرالية الجديدة من حقيقة مؤداها أن نماذج دولة الرفاه والسياسات الكينزية والنظرية المؤسسية كلها تنزع نحو الاشتراكية أكثر من نزوعها نحو الرأسمالية، وأن الرأسمالية –دونما حاجة لأية محاولات توفيقية– قادرة على أن تصحح أي اختلال يحدث داخلها، بل إنهم يرجعون الأزمات التي حدثت في المجتمعات الرأسمالية ذاتها إلى تخلي الدولة عن دورها الأساسي. وتركزت حجة هؤلاء حول مفهوم أساسي هو مفهوم "الفشل الحكومي". **(Howard Davis and Richard Scase, 1990, P.208)**

وبذلك، سعت الليبرالية الجديدة إلى دحض أفكار الكينزية والحلول محلها، ولقد تنامى دورها وذاع صيتها أكثر في سنوات التسعينيات أي بعد سقوط المعسكر الاشتراكي وذلك على المستوى الفكري، وأيضا على مستوى السياسات الاقتصادية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، بل وامتد تأثيرهم حتى المنظمات الدولية، وهو ما اصطلح عليه فيما بعد بـ "**اتفاق واشنطن**" القائم على الثلاثية: "**استقرار – تحرير – خصخصة**". **(رحيم حسين، ص 13). وفي هذا السياق**، أكد الليبراليون الجدد أن الرفاهية تتحقق في النمو الاقتصادي الذي يقوده السوق، "فالرفاهية ينبغي أن تفهم ليس في المنافع

التي تقدمها الدولة، وإنما في التطور الاقتصادي المتزايد، وبالتالي الثروة الكلية، وذلك من خلال السماح للأسواق بأن تفعل أعاجيبها". **(أنتوني جيدنز، 2000، ص 40).**

ونادى دعاة الليبرالية الجديدة بتقليص دور الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية وضرورة التخلي عن دولة الرفاه. وكذلك سياسات منع الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي، والسماح بالحرية المطلقة للأسواق، والتحلل من نظام اقتصاد السوق الموجه والذي نادى به البريطاني "كينز" والألماني "أورهالد"، واعتناق فلسفة المدرسة الكلاسيكية لآدم سميث "اليد الخفية" ودعه يعمل دعه يمر بعد أن عجزت السياسات الكينزية عن تقديم حلول لمشكلات الركود التضخمي في أواخر ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. ويعني هذا ضمْنًا تخلي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية تجاه مواطنيها وخصوصًا في مجالات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية، وكان فريدمان يرى أن أي عيب أو خلل أو قصور في النشاط الاقتصادي سوف يزول على المدى الطويل، وأن التوازن التلقائي لآليات السوق سوف يعالج ذلك بشكل تلقائي. فليس هناك أي مبرر لتدخل الدولة، إلا – فقط– لحماية الحريات الفردية من خلال الوظائف والمهام التي يراد من الحكومة القيام بها مثل الأمن والقضاء "دولة الحد الأدنى"، أما بقية الأمور فإن السوق هي التي تتولى شأنها. وتتبني نظرية الليبرالية الجديدة للوظيفة التوزيعية للدولة على إحياء نموذج الدولة الحارسة. **(إبراهيم النجار، 2009، ص 55–56).**

أكد كل من روبرت نوزيك وفريدريك هايك على أفضل أشكال الدول (هي الدول التي تمارس وظائفها من دون المساس بأكبر قدر ممكن من حرية الأفراد والجماعات المختلفة داخلها، بأن تحميهم وتتركهم لتنظيم أنفسهم). ولقد دافع فريدريك هايك (1899– 1992) عن فكرة (الدولة غير المتدخلة) استنادًا إلى تقاليد الفكر الفلسفي في القرنين السابع عشر والثامن عشر وأصبح أقصى ما يجب أن تقوم به الدولة من وجهة نظر الليبراليين الجدد أن ترسخ عددًا من القيم الأساسية مثل الحرية والمساواة الملكية والمنافسة وبقبولها من الجميع تشكل هذه القواعد (دستور الحرية) الذي ينبغي للدولة أن تكتفي بحراسته **(Robert Nozick, 1974, P.P. 74-80); (Robert Heibroner, 1989, P. 98).**

وأساس المجتمع عند هايك هو الحرية الفردية دون الخضوع لأي إكراه أو قسر؛ بما يساعده على تحقيق مصلحته ومنفعته الخاصة. ووفقًا لهايك فالاشتراكية عدو الحرية الفردية وقتل لروح المبادرة والمغامرة والمنافسة فلابد أن أيكون أطراف المنافسة أحرارًا. والاشتراكية هي شكل من أشكال الجماعية

المعادية للفردية. **(رمزي ذكي، 1996، ص 34)**. ولقد انتشرت أفكار فريدمان وهايك ابتداء من منتصف السبعينيات من القرن العشرين في كثير من بلدان العالم، بل تم تطبيق هذه الأفكار في بعض الدول، وذلك على النحو التالي ذكره.

## حالة تشيلي

تعد تشيلي أولى تجارب النيو ليبرالية، حيث وجه بينوشيه عام 1975 دعوة لميلتون فريدمان بوصفه مستشارًا اقتصاديًا، وتبنى وصفة العلاج بالصدمة، وهكذا خفضت نسبة الضرائب المحصلة من الأفراد والشركات، وكذا السلع والخدمات التي كانت موضوعًا للتجارة الخارجية، كما قام بخصخصة الشركات، وألغى النقابات العمالية، ومعها الحد المضمون من الأجر، كما حرر السوق المالية تحريرًا كاملاً، فشهدت تشيلي انتعاشًا اقتصاديًا، لكن ازدادت حدة الفقر وتعمقت الفوارق الطبقية.

شكلت تجربة تشيلي أول اختبار عملي للنظرية، وكان النجاح الظاهري لها مع استبعاد التكلفة الاجتماعية، سندًا لترويجها لاحقًا؛ حيث تبنته كلٌ من **الولايات المتحدة وبريطانيا**، فيما عرف بـ"الريجانيزم" Reganism، و"التاتشريزم" Thatcherism، وظهر في سياق الحرب الباردة الجديدة والمنافسة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، وكنتيجة للمساومة التاريخية بين أرباب العمل والنقابات برعاية الدولة. **(عصام قصري، 2021، ص 365)**.

## الحالة البريطانية: التاتشرية ونظرية الدومينو

وتعتبر تجربة تاتشر هي النموذج الأكثر نقاء في تطبيق تجربة الليبرالية الجديدة، وكانت حكومتها أول حكومة في بلد رأسمالي متقدم تتعهد بتطبيق سياسة الليبرالية الجديدة، حيث اتخذت فون هايك مستشارًا اقتصاديًا لها. ومع قدوم تاتشر للحكم عام 1979، بدأت بإلغاء الرقابة على حركة النقد وخفضت الضرائب دور وتأثير النقابات العمالية، وكذلك، الخدمات الاجتماعية وبدأت سياسة واسعة للخصخصة.

وفي عام 1980، تم انتخاب رونالد ريجان رئيسًا للولايات المتحدة الذي التزم كذلك مبادئ الليبرالية الجديدة، فلقد خفض ريجان الضرائب على الأغنياء، وخفض معدلات الفائدة، وحطم إضرابات العمال التي وقعت في عهده وأشهرها إضراب المراقبين الجويين. وهو ما توفرت له بيئة مواتية بعد صعود هيلموت كول في ألمانيا وهزيمة الحزب الاشتراكي الديمقراطي بقيادة هيلموت شميث 1982-

1984 تحولت كل بلدان أوروبا الغربية نحو اليمين باستثناء السويد والنمسا. كما اتجهت معظم الحكومات اليمينية في أوروبا– وأغلبها من أحزاب الديمقراطية المسيحية– إلى سياسات الليبرالية الجديدة بشيء من التحفظ حيث لم تضغط كثيرا في اتجاه خفض النفقات الاجتماعية؛ حيث لم تحاول الدخول مباشرة في اتجاهات مباشرة مع نقابات العمال. **(هاني نسيرة، 2009، ص 225).**

ورغم محاولة بعض حكومات جنوب أوروبا اليسارية في فرنسا ميتران، وفي اليونان باباندريو وإيطاليا بنيتو كاراسي وماريو سواريش في البرتغال وفيليبي جونازاليز في إسبانيا ووصفت نفسها بأنها اتجاهات تقدمية في وجه ما رأته رجعية تاتشر وريجان وكول وغيرها من دول شمال أوروبا. فاتجه بعضهم إلى سياسة توزيع الثروة والعمالة الكاملة والحماية الاجتماعية. ولكن ما أن حل العام 1983 حتى غيرت الحكومة الفرنسية– رأس هذا الاتجاه– مسارها الاقتصادي بشكل جذري تحت ضغط الأسواق المالية العالمية، واتبعت سياسات الليبرالية الجديدة بشكل كبير، اتجهت حكومة جونازاليز في إسبانيا بقوة إلى الخصخصة، والتزمت كل من أستراليا ونيوزلندا نفس التوجه الليبرالي الجديد بكل وضوح. وهكذا، سادت سياسات الليبرالية الجديدة سواء من قبل الحكومات اليمينية أصلا أم التي تحولت إليها من الحكومات الاشتراكية الديمقراطية التي سارت أكثر تشددا في تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة. كما التزمتها مختلف دول الاتحاد الأوروبي، وهو ما ساعد عليه نجاح تطبيقاتها على المجتمعات التي طبقت فيه سواء في الحد من التضخم الذي انخفض في مجموع بلدان الاتحاد الأوروبي من 8.8% في أعوام السبعينيات إلى 5.2% في أعوام الثمانينيات، كما عادت الأرباح للزيادة. ومن هنا سار اعتبار الليبرالية الجديدة الأساس الأيديولوجي للعولمة الاقتصادية مع الوقت. **(هاني نسيرة، 2009، ص 225، 226).**

وكذلك، توسعت بقوة كبيرة واكتسبت بعدًا عالميًا شاملاً إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وتداعي المنظومة الاشتراكية في العديد من دول وحكومات غرب أوروبا، وأيضًا بعض دول شرق أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ثم جاء كتاب المفكر الأمريكي فوكوياما عن نهاية التاريخ ليؤكد جدارة النظام الرأسمالي لإدارة اقتصاد العالم. **(محمد ذكي أبو النصر، 2010، ص 381).**

**سادسًا: العولمة وانعكاساتها على نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية**

جاءت الليبرالية الجديدة بمنهج جديد لإدارة الرأسمالية في زمن العولمة. ولقد لاقى التيار الليبرالي الجديد العديد ممن روجوا له باعتباره انتصارًا ساحقًا للفكر الرأسمالي الذي يرفض كل أشكال

التدخل الحكومي وقيادة الدولة للنشاط الاقتصادي على اعتبار أنه من معتقدات الماضي وأن المستقبل للدولة غير المتدخلة. ولذلك، تعتبر الليبرالية الجديدة أكثر النظريات الاقتصادية بروزًا واتساعًا، ولقد تبنت سياستها معظم دول العالم المتقدم وكثير من بلدان العالم باستثناءات محدودة جدًا، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية. مما جعل البعض يعتبرها أيديولوجية العولمة الاقتصادية التي هي خليط السوق الحر اقتصاديًا والديمقراطية التمثيلية سياسيًا والحرية الفردية اجتماعيًا؛ حيث تعتبر السوق البوصلة الأساسية في قيادة التحولات الوطنية والعالمية الراهنة أو بتعبير آخر أن تكون قيمة السوق هي المؤثر في اختيارات البشر وليس العكس. **(هاني نسيرة، 2009، ص 223).**

وعلى الرغم أنها في ملامحها الأكثر بروزًا نظرية اقتصادية إلا أنها منظومة أخلاقية وسياسية وقيمية بشكل رئيسي، ترتكز على القيم الليبرالية الأساسية في إعلائها من قيمة الفردية والمنفعة والحرية وتؤكد رفض هيمنة الدولة على الاقتصاد أو الأفراد. فأية تدخل من الدولة لتقييد آليات حركة السوق يمثل تهديدًا للحرية الاقتصادية. وكذلك، الحرية السياسية فهي؛ تبشر بنهاية دولة الرفاهية **Welfare State** واهتمامها بالخدمات العامة واجراءات التضامن والتكافل الاجتماعي. كما تلح على إزالة الحدود الجمركية والجغرافية من أمام حرية السوق ورأس المال. وتركز الليبرالية الجديدة على ما عرفه فوكوياما بالثقة **Trust** حيث تكون الثقة والمنفعة المتبادلة أساس للعلاقات الحرة بين الأفراد والجماعات، بما فيها العلاقات الاقتصادية وليس تنظيم الدولة لها. فالسلوك الإنساني –وفقًا لليبراليين الجدد– ليس سلوكًا عشوائيًا بل سلوكًا معقولاً متوجها للمنفعة. وبالتالي، فإن آليات السوق حين ينظم السوق نفسه دون وصاية عليه آليات معقولة وليس آليات فوضى وإن بدت كذلك. **(هاني نسيرة، مرجع سبق ذكره، ص 223).**

ومنذ 1990 تستخدم كلمة الليبرالية الجديدة **Neo-Liberalism** كدلالة على ليبرالية السوق العالمي الاقتصادية واتفاقات حرية التجارة بين بلدان العالم. كما تستخدم بالتبادل مع مفهوم العولمة في العديد من دول العالم ولدى التيارات المناهضة العولمة. وصارت تنعت كما تنعت الرأسمالية عمومًا بالليبرالية المتوحشة أو الإمبريالية الجديدة. أو استرجاع تعريفات سلبية لليبرالية والرأسمالية بأنها (ترك الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقرا). **(هاني نسيرة، مرجع سبق ذكره، ص 223).** وبناء عليه، يمكن القول بأن الليبرالية الجديدة اتخذت موقفًا ضد نموذج دولة الرفاه؛ حيث تتحمل دولة الرفاهية الاجتماعية أعباءً مالية ثقيلة لتمويل أنشطتها الاجتماعية، وذلك على حساب الادخار الذي يمكن من الاستثمار

في قطاعات إنتاجية وضعف الادخار الوطني هو مشكلة دول العالم النامي. وتجد الليبرالية الجديدة زَخْمَها ورافدها الثري في العولمة الاتصالية وسهولة المعلومات. فهدف الليبرالية الجديدة هو العالم وليس فقط الأسواق الوطنية وزيادة العمليات الاقتصادية به وتراكمها. ويلح الليبراليون الجدد على أن قيمة عدم المساواة قيمة حتمية وليست المساواة المطلقة شأن اليسار أو محاولة توفيرها عن طريق نموذج دولة الرفاه شأن الليبرالية الكلاسيكية تقديرًا لقدرات الأفراد ومواهبهم ومهارتهم الخاصة.

وبالتالي، فإن آليات السوق هي تدوير لهذه المواهب واستثمار لها بعيدًا عن الاتكالية التي تقرها المساواة المطلقة أو دولة الكفالة والرفاه. **(هاني نسيرة، مرجع سبق ذكره، ص 229، 231)**.

ظهرت العولمة باعتبارها عملية تاريخية كبرى بما صاحبها من سياسات الليبرالية الجديدة، والتي تدعو إلى تحرير السوق تمامًا من الضوابط الحكومية، وأصبح هذا هو المذهب الرسمي في العالم وخصوصًا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية في أوروبا، وبعد ثبوت فشل اقتصاديات التخطيط وبروز سيادة الاقتصاد الحر. أثر ذلك التطور الخطير على تقاليد العدالة الاجتماعية في حدها الأدنى والذي كانت تقوم به دولة الرعاية الاجتماعية كنتيجة لازمة لسياسات التحرر الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، أدت إلى تهميش طبقات اجتماعية عريضة داخل المجتمعات الصناعية المتقدمة نفسها وداخل المجتمعات النامية بصورة أوسع وبمعدلات أسرع. ومن هنا، يمكن القول بأن العدالة الاجتماعية وهي مطلب الشعوب جميعا التي دخلت إطار المجتمعات الصناعية وسواء في ذلك المجتمعات المتقدمة والنامية التي تمر بأزمة أخطر بكثير من مشكلة تقليص البرامج الاجتماعية التي كانت تقوم بها دولة الرعاية الاجتماعية. **(علي قادري، ص 100، 103)**؛ **(Yu Fu, Chen & others, April 2014, P.P.1-2).**

وروج دعاة العولمة لهذا الاتجاه من خلال عدة شعارات أبرزها: "أن دولة الرفاهية قد باتت تمثل تهديدًا للمستقبل، وأن شيئا من التضحية أو اللامساواة الاجتماعية قد بات أمرًا لا مناص منه، وأن اعتبارات التنافس عالميًا، واعتبارات زيادة كفاءة إدارة الموارد قد أدت إلى تقليص قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه دعم برامج الرعاية الاجتماعية، وأن ثمة توافقًا بين تنامي قوة النزعة الليبرالية الجديدة وبين أفول دولة الرفاهية". وأصبح تقليص الإنفاق الحكومي على برامج الرعاية الاجتماعية يمثل السمة الغالبة على كافة برامج الإصلاح الاقتصادي في دول الشمال، وبرامج التكيف في دول الجنوب، وبرامج التحول في دول الكتلة الاشتراكية السابقة. وبات من الواضح أن النية متجهة نحو

الانصراف عن دولة الرفاهية وعن التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية، وهو ما ينذر بعودة الدولة الحارسة مرة أخرى. **(ممدوح منصور، 2004، ص 95، 96، 97).**

## انهيار تجربة المحافظين في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أمريكا اللاتينية

غير أنه مع منتصف عقد التسعينيات جاءت النتيجة مخيبة للآمال، وبدأ العد التنازلي لسياسات الليبرالية الجديدة، وكذلك انحسار النموذج الرأسمالي والبحث عن بديل. أحدثت الممارسات الحرة لقوى السوق إفلاسات هائلة وانعدامًا للمساواة، وأدت إلى المزيد من التفاوت الاجتماعي جراء البطالة والفقر، وأصبحت الليبرالية الاقتصادية جزئية لا تستوعب المجتمع كله، وأثبتت الليبرالية فشلها الذريع في تحقيق مصالح المجتمع. **(طلال حامد، يونية 2015، ص 164).**

انهارت تجربة المحافظين في بريطانيا وحل محلهم حزب العمال البريطاني الجديد الذي دعا إلى طريق ثالث، أي رفض الليبرالية الجديدة ورفض دولة الرعاية التي تبناها اليسار الأوروبي لعقود طويلة. وسعى لتبني قيم الوسط اليساري والتي تشمل قيم التضامن التقليدية والعدالة الاجتماعية والمسؤولية، وإتاحة الفرص كحل وسط بين اليمين واليسار. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، طرح الرئيس بيل كلينتون بعض الأفكار التي اقتربت في محتواها من التوجهات الاشتراكية، مثل: إعادة تحديد العلاقة بين الفرد والمجتمع من خلال توازن دقيق بين الحقوق الواجبات. كما ظهرت محاولات مراجعة الرأسمالية ذاتها من قبل بعض المفكرين الماركسيين أمثال المفكر رولاند أرونسون "ما بعد الماركسية" والصادر في نيويورك عام 1995، حيث حاول فيه صياغة برنامج راديكالي جديد متحرر من جمود الفكر الماركسي الكلاسيكي. ومحاولة أخرى من المفكر ليستر ثورو في كتابه الصادر عام 1996 تحت عنوان "ما بعد الرأسمالية"، وغيرها من المحاولات التي أظهرت الرغبة في مراجعة أوجه القصور في الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء. كما انهارت أبرز التجارب التي طبقت الليبرالية الجديدة، وتحديدًا الأرجنتين؛ حيث تعرض اقتصادها لتوترات وقامت بمراجعة سياساتها الاقتصادية وكذلك البرازيل وبوليفيا وفنزويلا. **(محمد ذكي أبو النصر، 2010، ص 381؛ السيد يسين، 2001، ص 123، 127، 128).**

وبذلك، أضعفت العولمة بشكل كبير قدرة الحكومات على العمل للمصلحة العامة وتوفير السلع والخدمات العامة؛ حيث مثَّلت الظواهر الناتجة عن العولمة تحديًا واضحًا للوظائف الاجتماعية التقليدية للدولة، فدولة الرفاهية الاجتماعية التي برزت في عصر الثورة الصناعية لتعالج الآثار الاجتماعية السلبية لذلك العصر، لم تعد قادرة على الاستمرار في عصر العولمة. ولم تعد معظم الدول قادرة على توفير الموارد اللازمة لتمويل الأنشطة الاجتماعية لدولة الرفاهية الاجتماعية كما كان الأمر من قبل. ففي ظل تزايد العولمة تقلصت قدرة الدول الوطنية على حماية مواطنيها من قوى السوق العالمية، وزادت مستويات عدم الرضا مقارنة بما حققته الدول التي طبقت "دولة الرفاه" في ظل الأنظمة الكينزية. **(فرغل هارون أحمد، 2010، ص 5).**

**سابعا: الأزمة المالية العالمية 2008، وتداعياتها على نموذج دولة الرفاهية: حالة اليونان**

في سبتمبر 2008 بدأت الأزمة المالية العالمية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ أزمة الكساد العالمي الكبير عام 1929، ولقد بدأت الأزمة أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة هي "**ليمان براذرز**"Lehman Brothers عن إفلاسها الوقائي، وهذه كانت بداية خطيرة لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من الكساد الكبير 1929 ومن أقدم المؤسسات التي تأسست في القرن التاسع عشر، وهذا ما أكد أن مؤسسات مالية كبرى جديدة ستسير على درب "**ليمان براذرز**".

وبالنظر إلى كافة نظم الرفاهية الأوروبية مثلا بعد أزمة الاقتصاد العالمي 2008 يمكن القول بأن الصعوبات التي واجهتها دولة الرفاهية الاجتماعية هي مشكلات ذات طبيعة اقتصادية ومالية في جانب؛ حيث تتعلق بنصيب الإنفاق على نظام الرفاهية الاجتماعية من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، لا يمكن القول بحتمية نمو الناتج المحلي الإجمالي في أية دولة أوروبية سيؤدي بالضرورة إلى زيادة كبيرة ومستمرة في مستوى الرفاهية خاصة بعد أن اتسمت سياسات التوزيع بعدم المساواة واتجه توزيع الثروة والدخل نحو طبقة الأغنياء، وبذلك أدى عدم المساواة المفرط إلى تدمير النمو. **(شيرين عاطف، 2012، ص 1، 2).**

شكّلت الأزمة المالية لعام 2008 ضربة لافتراضات النيو ليبرالية؛ حيث بينت حدود عمل "اليد الخفية"، وخطأ الاستبعاد شبه المطلق للدولة من الحياة الاقتصادية، ولقد تعرضت دولة الرفاهية في البلدان المتقدمة إلى توترات وانهيارات، وامتدت الأزمة لتشمل اقتصاديات منطقة اليورو **Euro**

**Zone** منذ مطلع عام 2010، وأصبحت العديد من الحكومات الأوروبية تعاني من مستويات لا يمكن تحملها من الدين العام، مما دفع ثلاثة دول وهي اليونان والبرتغال وإيرلندا إلى الطلب من صندوق النقد الدولي والدول الأوروبية الأخرى قروضًا لتمويل العجز في موازناتها، ولسداد التزاماتها، وكان هناك مؤشرات لامتداد الأزمة إلى فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، التي تعتبر ثاني وثالث ورابع اقتصاديات الدول الأوروبية، وأصبحت الأزمة أكبر تحدً يواجه دول الاتحاد الأوروبي اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا. **(هيثم عويضة، 2013، ص 189)**.

وجدير بالذكر أن اليونان انضمت إلى منطقة اليورو في 1 يناير 2001، وأصبحت العضو رقم 12، بعد فشلها في استيفاء شروط الانضمام في 1 يناير 1999. ورغم ذلك، احتلت اليونان المرتبة الأولى في عجز الموازنة والدين العام في منطقة اليورو، مما دفع منطقة اليورو، وصندوق النقد الدولي، والبنك المركزي الأوروبي إلى تقديم حزمة من المساعدات للاقتصاد اليوناني للتعافي من الأزمة ومنع انتشارها، ومع عدم وجود مؤشرات التعافي للاقتصاد اليوناني، أعلن الزعماء الأوروبيون في 2011 عن مجموعة ثانية من التدابير لمواجهة الأزمة تدعو حاملي السندات الحكومية اليونانية لتقبل الخسائر بقيمة النصف، بالإضافة إلى اتباع سياسات تقشفية، إلا أن المشكلة لازالت تتفاقم في شقيها الاقتصادي والاجتماعي، وأصبحت اليونان الرجل المريض في منطقة اليورو، وتحولت إلى مثال للعجز وسميت بالثقب المالي الأسود **Financial Black hole** بعد أن انخفضت قدرة اليونان على سداد التزاماتها من خلال بيع سندات جديدة، وانتقلت العدوى إلى سندات دول منطقة اليورو. **(هيثم عويضة، 2013، ص 189-190)**؛ **(Pavilion, Greenwald, July 2, 2015)**

كان للتدابير التقشفية الناتجة عن الأزمة تأثير كبير على مفهوم "دولة الرفاه" في المجتمع اليوناني، وبدأت مسألة الرعاية الاجتماعية تمثل مشكلة في المجتمع اليوناني؛ نتيجة ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض قيمة الرواتب والأجور، وأصبح طلب الدعم الاجتماعي في ازدياد، مع انخفاض التمويل وعدم وجود تنظيم. وبذلك، جاءت الأزمة المالية اليونانية الأخيرة كاشفة عن نقاط الضعف المفصلية في نظم "**الرفاهية الاجتماعية الأوروبية**" بعد أن أدى اتباع التدابير التقشفية الحكومية، وسياسات ربط الحزام المقترحة من قبل الاتحاد الأوروبي إلى آثار سلبية نتج عنها خفض الإنتاج الحكومي وتقليل فرص التوظيف والتشغيل للعمالة الوطنية وانعدام فرص المساواة الاجتماعية، وهو ما جعل مواطني الدولة يتشككون في حدوث ربط اقتصاداتهم باقتصاد أوروبا ومنطقة اليورو أو بالاتحاد

الأوروبي نفسه. وتحددت إشكالية الجدل القائم حول دور الدولة ومفهوم الرفاهية الاجتماعية في كيفية الحفاظ على دور الدولة الأساسي في حماية المجتمع مع تغير مفاهيم الرفاهية وتراجع دور الدولة وتخليها عن أداء بعض التزاماتها تجاه مواطنيها بهدف تقليص الإنفاق الحكومي واتجاهها نحو خصخصة تلك الخدمات، وأصبح هناك ثلاث شركاء مسؤولين عن تقديمها وهم القطاع الحكومي، والخاص والتطوعي. **(سلام علي العبادي، مثال عبد الله العزاوي، يونية 2011، ص 58).**

ولقد ألقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على مفهوم "**دولة الرفاهية الاجتماعية**" لدى العديد من الحكومات الأوروبية، ويعتبر ارتفاع معدلات البطالة في مختلف قطاعات النشاط الإنتاجي من أهم الآثار الاجتماعية السلبية للأزمة المالية العالمية، فنتيجة لنقص السيولة لدى المؤسسات عند حدوث الأزمة وما بعدها، قد أدى إلى نقص الطلب على السلع والخدمات، مما أدخل الاقتصاد في مرحلة من الركود وتخفيض الإنتاج، وبالتالي انخفاض في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الذي يحد بدوره من قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة، فضلا عن الاستغناء عن جزء كبير من العمالة وتخفيض الأجور، مما يؤدي إلى اختلالات في سوق العمل، وتفاقم مشكلة البطالة. **(شيرين عاطف، 2012، ص 82، 83).**

وجدير بالذكر أن ما شهدته الاقتصاديات الغربية المتقدمة يفيد بأن "هناك أزمة حقيقية في آليات عمل النظام الرأسمالي، كما أن أزمة الاقتصاد العالمي الحالي وغيرها من الأزمات السابقة ناتجة عن خلل في المبادئ التي تعمل على أساسها المؤسسات المالية المعاصرة من حيث كفاءة هذه المبادئ في حسن استغلال الموارد، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكذلك من حيث عدالتها الاجتماعية". **(شيرين عاطف، 2012، ص 133).** حيث تعرض هذا النموذج لأزمة اجتماعية–سياسية يعيشها رأس المال– بين تناقضاته مع القوى الاجتماعية الأخرى في داخل كل بلد أوروبي–وتناقضاته في داخل الإطار الأوروبي، وتناقضاتها مع رؤوس الأموال الدولية الأخرى، أي على الصعيد العالمي. وبذلك، يتضح الأثر السلبي لعملية تراكم رأس المال على الصعيد الدولي لتدخل دولة الرفاهية الاجتماعية في أزمة مع بداية القرن الحادي والعشرين تحتم معالجة المشاكل الاجتماعية الناتجة من التراكم الرأسمالي وفي نفس الوقت تأمين استمرار عملية النمو الاقتصادي. **(هيثم يوسف عويضة، 2013، ص 342).**

في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية أصبح مطلب "العدالة الاجتماعية" من أبرز تحديات الاقتصاد الأوروبي وأكثر إلحاحًا من ذي قبل، ومن خلال استقراء واقع الدول الأوروبية بعد الأزمة نجد أن "خيارات السياسة الاقتصادية لها أبعاد أخرى سياسية واجتماعية، ولا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي، وأن مشكلة واضعي السياسات في سنوات ما قبل الأزمة تكمن في اختلال التوازن لصالح الحسابات الاقتصادية، والاهتمام بتحقيق الأرباح المالية السريعة، وإغفال الأبعاد السياسية والاجتماعية للقرارات. وحتى يحقق نموذج للدولة الرأسمالية أهدافه لابد أن تتضمن بعد التوازن ليس في توزيع الثروة فقط، وإنما في نمط توزيع الدخل تصحيحًا لأداء قوى السوق، وكذلك، للحد من عمل قانون النمو الغير متوازن عبر تقلبات الدورة الاقتصادية بما تتضمنه من تقلبات في مستوى تشغيل قوى الإنتاج البشرية والمادية ومستوى الدخل، وما يتضمنه ذلك من بطالة للقوة العاملة، وتعطل للطاقة الإنتاجية المادية. **(هيثم يوسف عويضة، 2013، ص 342).**

## تعقيب على المبحث الثاني

إجمالا، تناول هذا المبحث أهم المتغيرات العالمية التي كان لها كبير الأثر على نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية محل الدراسة، واتضح للباحث أن كل متغير عالمي تميز بخصوصية التأثير، ولقد تم توضيح ذلك في الحالات والنماذج التي كانت محل اختبار لتطبيق النموذج أو العزوف عنه، حسب معطيات كل مرحلة زمنية، وتوصل الباحث إلى التحديات الآتية:

- تعرض الاقتصاد العالمي لتغيرات هيكلية وأساسية كثيرة، لن يعود بعدها إلى ما كان عليه سابقًا، مما يقتضي نظامًا اقتصاديًا وماليًا دوليًا جديدًا. وأكدت الأزمة المالية العالمية الراهنة عدم صلاحية الفكر الرأسمالي القائم على حرية السوق وعدم تدخل الدولة، وأن نظام العولمة القائم يؤدي إلى انتقال الأزمات بين الدول، وأن الاقتصاد الرأسمالي يعاني من أزمة نظام، لذلك يجب إعادة النظر كليًا في آليات النظام المالي العالمي الموروث منذ منتصف القرن الماضي.
- أثبتت الأزمات الاقتصادية عمومًا والأزمة المالية الأخيرة هشاشة النظام الرأسمالي، والسياسات المتحررة التي اتسم بها خصوصًا فيما يتعلق بغياب الرقابة الفاعلة للدول والحكومات.

- رغم تبني الحكومات الرأسمالية بعض نماذج دولة الرفاهية الاجتماعية تلافيا للصراع الطبقي، إلا أنها تمر منذ سنوات طويلة بأزمة حادة؛ مما أدى بها إلى تقليصها إلى الحد الأدنى تحت قوى السوق؛ مما أدى إلى تزايد عدد الفقراء، واتساع دوائر المهمشين، وارتفاع معدلات البطالة.
- هناك جدلية في العلاقة بين مستقبل السوق والدولة، فهل يستمران أم يبقى أحدهما ويزول الآخر، وما شكلهما وما شكل العلاقة بينهما؟ فمثلا النظام الرأسمالي لم يكن مهتمًا بدولة الرفاه الاجتماعي إلا بالقدر الذي يحفظ جوهر النظام ويجدد الرأسمالية.

## المبحث الثالث

## البدائل الممكنة لنموذج دولة الرفاهية الاجتماعية

بداية، تعرضت الليبرالية الجديدة للانتقاد نتيجة الاستبعاد الكامل لرقابة الدولة مما أدى إلى انقلاب الأوضاع وتهاوى السوق بكل مؤسساته. فالدولة التي تركت السوق يعمل بمطلق الحرية، لم تضع قواعد مناسبة لعمل السوق ولا المؤسسات الضرورية القادرة على فرض رقابة معقولة على عمل الأسواق؛ مما أظهر هشاشة النظام الرأسمالي والسياسات المتحررة خاصة فيما يتعلق بغياب الرقابة الفاعلة للدول والحكومات. ونعرض لأهم البدائل الممكنة أمام الدول لتفعيل نموذج دولة الرفاهية، وذلك على النحو التالي ذكره.

### البديل الأول: نموذج الليبرتارية الجماعاتية: روبرت نوزيك مقابل جون راولز

تماثل الليبرتارية Libertarianism بين دولة الرفاهية والدولة الاشتراكية، ووفقًا لهذا التيار الليبراتاري تقوم الدولة بعدة وظائف، ولكن ليس وظيفة إعادة التوزيع، ليس من وظيفة الدولة أن تحدد معايير الحد الأدنى والحد الأقصى للدخل، كما أن التفاوت الاقتصادي في الدخل والثروة ليس شرًا في حد ذاته، بل هو حقيقة طبيعية، أما معايير إعادة التوزيع تتأسس على مبدأ توسيع الطبقة الوسطى، التي تصادر مبدأ الحرية حسب نوزيك. كما أن إعادة التوزيع نحو الفقراء لا يجب أن تمول فقط من خلال فرض الضرائب على الأغنياء، بل يجب أن تشمل الضريبة أيضا أعضاء الطبقة الوسطى. غير أن معايير إعادة التوزيع ما دامت تُسَن من طرف الأغلبية فهي إذن في غير صالح الأقلية في المجتمع (الأغنياء) حسب هايك، وهنا، تبدو الدولة غير عادلة. **(عصام قصري، 2021، ص 362).**

رفض الليبرتاريون نهائيًا سياسة فرض الضرائب اللازمة لتمويل خدمات الرعاية الاجتماعية، وتطرفوا في إعلاء شأن الحرية الفردية والملكية الخاصة، لدرجة اعتبارهم أن الضرائب شكل من أشكال النهب أو السرقة التي تمارسها الدولة ضد المواطنين في المجتمع. وسلطة الدولة على الأفراد يجب أن تكون عند أدنى حد لها وهو حماية الحقوق الطبيعية للأفراد، والنظام الاقتصادي الوحيد الذي يحترم حق الملكية الخاصة وحق الحرية الفردية هو نظام اقتصاد السوق الحر، باعتبار أن أي توزيع للدخول أو الثروات سوف يصبح عادلاً بالضرورة بصرف النظر عن حجم أو درجة التفاوت في التوزيع. كما أنَ إجبار الدولة للأغنياء على مساعدة الفقراء ليس هناك ما يبرره من الناحية الأخلاقية ولابد أن يكون هذا الفعل طواعية. **(محمد أبو العلا، 2017، ص 31، 32، 34، 35).**

وهناك نوعان من الحجج الليبرتارية، الاتجاه الفردي الذي يعارض كل نوع لإعادة التوزيع، والاتجاه الليبرتاري الذي يجعل إعادة التوزيع في حدود ضيقة جدًا. ويظهر عملان بارزان، الأول يرجع إلى جون رولز John Rawls عام 1971 تحت عنوان "نظرية العدالة"، أما الثاني فيرد إلى روبرت نوزيك Robert Nozick ويحمل عنوان "الفوضى، الدولة واليوتوبيا". ولقد تناول جون راولز لمبادئ العدل واعتبرها أساس النظام الاجتماعي، فهو لا يؤمن بأن وظيفة الحكومة تنحصر في حفظ النظام الاجتماعي، بل إنها تتعدى ذلك إلى تحقيق العدل التوزيعي على نحو يراعي مصالح الشرائح الأكثر احتياجًا في المجتمع. **(صمويل كورفينر، جون رولز نظرية في العدل، في: أنتوني دي كرسبني، كينيث مينوج، (محرران)، ترجمة: نصار عبد الله، 2012، ص 265، 270، 280).**

كما قدم راولز مبدأين أساسيين لنظريته هما أن للفرد الحق في أن يتحصل أكبر قدر من الحرية بشرط ألا يمس بحرية الغير، وأن الرفاهية الموجهة نحو أعضاء المجتمع يجب تعظيمها بواسطة أدوار إعادة التوزيع التي تقوم بها الدولة لتحسين حالاتهم إلى الحد الممكن، رفض إعادة التوزيع المتساوي للثروة، لأنه مع مبدأ الفرق، فالموهوبون من المجتمع ينتجون ثروة كافية، يكون تقاسمها ممكنا ما بين الموهوبين أصحاب أكبر سهم وما بين المهمشين بدرجة أقل. يبدو هذا التموضع ما بين حدين إعادة التوزيع وعدم التوزيع المتساوي عند راولز، والذي يسميه بتعظيم الحد الأدنى كحل وسط. فحسب كولمان عام 1974، فإن الانشغال الرئيسي عند جون راولز كان التوفيق ما بين عدم المساس باستقلالية الفرد، وضمان الحقوق الاجتماعية كبعض السلع العامة والخدمات في إطار التضامن الاجتماعي، فهو لا يسمح بحالات التفاوت الاجتماعي إلا إذا كان ذلك في صالح الأفراد الأقل حظا،

ويبدو راولز أنه نصير للشرائح الهشة. **(صمويل كورفينر، جون رولز نظرية في العدل، في: أنتوني دي كرسبني، كينيث مينوج، (محرران)، ترجمة: نصار عبد الله، 2012، ص 265، 270، 280).**

من ناحية أخرى، نجد أن روبرت نوزيك متماهيا مع التيار الفردي الليبرتاري كجناح متطرف ضمن النيو ليبرالية، فهو ينطلق من فكرة بسيطة وهي أنه ما دام أن الأفراد يحصلون على دخولهم وثرواتهم بطرق مشروعة، فمن الأسلم أن يحتفظوا بها، وليس من حق الدولة أن تطالها باسم إعادة التوزيع، فحق الملكية الفردية لا يمكن المساس به، وحمايتها مهمة أساسية للدولة حسب هذا التيار. والدولة لا تمثل عنده أكثر من مؤسسة حمائية تشمل جميع المواطنين بحمايتها من خلال انفرادها بالحث على استخدام القوة، فالدولة الوحيدة الشرعية عنده هي دولة الحد الأدنى، تلك الدولة التي يقتصر دورها على حماية الحقوق الطبيعية للأفراد. إذن، جون راولز كـ "ليبرالي" يبدو مدافعًا عن دولة الرفاهية، في حين نوزيك الليبرتاري يقف منها موقف المناهض فهو نصير لعقيدة السوق. **(عصام قصري، 2021، ص 362، محمد أبو العلا، 2017، ص 31).**

## البديل الثاني: نموذج الطريق الثالث

ظهرت فكرة الطريق الثالث لأول مرة عام 1936 على يد الكاتب السويدي "آركوس شايلد" Arquis Child هو طريق الوسط بين الليبرالية الاقتصادية، والاشتراكية الماركسية، فهو أسلوب يوائم بين رأسمالية السوق الحر والمفهوم الكلاسيكي عن الأمن والتضامن الاجتماعي. ويكتسب الطريق الثالث أهميته من كونه لا يتبني الحد الأقصى لكل نظرية، أي أنه جسر بين الأيديولوجيات. كما أنه يسعى لوضع الدولة أمام مسؤوليتها في الرفاهية الواجبة تجاه مواطنيها. **(محمد ذكي أبو النصر، 2010، ص 396، 397).**

الطريق الثالث هو اتجاه توفيقي يهدف إلى الجمع بين قيم كانت تبدو متعارضة في أجواء الاستقطاب الإيديولوجي الذي ساد فترة الحرب الباردة. وبذلك، يمكن أن يكون الطريق الوسط بين بديلين رأسمالي أو اشتراكي أو طريقا وسطا إيديولوجيا بين اليسار القديم واليمين الجديد. وقد يراه البعض صيغة معدلة للاشتراكية الديمقراطية، والتي تقدم بديلاً واضحًا للمشروع الليبرالي الجديد الذي برز في الثمانينات من القرن العشرين. وبالتالي فهو محاولة جديدة لتجاوز الديمقراطية الاشتراكية والاقتصاديات الليبرالية الجديدة وخصوصا بعد انهيار حدة الاستقطاب الأيديولوجي الذي ساد طيلة سنوات الحرب الباردة.

ومع بداية عقد التسعينيات بدأ الحديث عن نموذج "**الطريق الثالث**" في سياق الدعوة إلى تجديد الديمقراطية الاجتماعية من خلال التعايش مع الرأسمالية كمحاولة لاستمرار الدولة الرأسمالية الصناعية المتطورة والمحافظة على جوهرها بتقديم المعونات والضمان الاجتماعي، وضمان حدود معينة من تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي لينسجم ذلك مع الدعوة إلى العولمة، والذي انتهى بقبول الأجندة الاقتصادية الكاملة لتيار الليبرالية الاقتصادية الاجتماعية. **(السيد ياسين، 2001، ص 121، 134، 135).**

## البديل الثالث: الديمقراطية الاجتماعية

ووفقًا لأنصار دولة الرفاه من الديمقراطيين الاجتماعيين فإن دور الدولة ينحصر في أن تتدخل لتوفير قدر معقول من البدائل على قدم المساواة لأكبر قدر من الأفراد حتى مع قدر معقول من القيود، "ففي دولة الرفاه، جميع مواطني الدولة يتساوون قانونيًا واجتماعيًا". ومن أنصاره ب. جوسيب B. Josseb ويرى أن دولة الرفاه هي نتاج مباشر لاقتران مفهوم الديمقراطية بمفهوم الرأسمالية. أما ماكس فيبر Max Weber، فافترض أن الدولة هي "مجموعة من الأجهزة الإدارية والتشريعية والقمعية التي تقوم على التنسيق فيما بينها سلطة تنفيذية لتحقيق وظيفتين أساسيتين هما الأمن والرفاه". كما يجد مفهوم دولة الرفاه أساسًا له في رافد من أهم روافد النظرية الديمقراطية الاجتماعية، وهو نظرية جماعة المصالح العقلانية، وتقوم على افتراض أساسي وهو أن في أي دولة ديمقراطية ستتجه أصوات الفقراء لأولئك المرشحين الذين سيأخذون من الغني ويعطون الفقير". **(معتز عبد الفتاح، نوفمبر 2005، ص 179، 180).**

كما اجتهد العديد من أنصار الديمقراطية الاجتماعية في تحديد مفهوم الرفاه، ولقد تحدث بيجو Pigou في كتابه الشهير بعنوان "**اقتصاديات الرفاهية**"، باعتبار أن الرفاهية لا تتوقف على النشاط الفردي، بل تتوقف على النشاط الجماعي، مع ملاحظة أن تنمية مظاهر الرفاهية الاقتصادية وتحقيق آثارها الاجتماعية يستلزم دورًا نشيطًا وايجابيًا للدول. ونلاحظ أن بيجو قد تجاوز الثروة وانتقل إلى اقتصاد الرفاهية، والهدف منه زيادة الإشباع أو المنافع القصوى للأفراد، وهذا الإشباع الأقصى يمثل في نظرية الرفاهية الاجتماعية. **(معتز عبد الفتاح، نوفمبر 2005، ص 181).**

وتجدر الإشارة هنا إلى فشل تجربة المحافظين في بريطانيا حيث حل محلهم حزب العمال البريطاني الذي رفض الليبرالية الجديدة ودعا إلى طريق ثالث، ورفض دولة الرعاية الاجتماعية التي

تبناها اليسار الأوروبي لعقود طويلة. كما شهدت أوروبا انعطافًا نحو اليسار ضد العولمة. واستجابت الدول الأوروبية للمطالب الشعبية المتنامية حول اللامساواة، فدرست إسبانيا تحويل الوظائف المؤقتة إلى ثابتة، ودرست ألمانيا قانون ضريبة الأغنياء. وحاولت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ربط الاشتراكية بشكل ما بالليبرالية فيما أسمته بالطريق الثالث وحولت نفسها إلى أحزاب اشتراكية ليبرالية أو اجتماعية اشتراكية. وانهارت أبرز التجارب التي طبقت الليبرالية وتحديدًا الأرجنتين التي لعبت دور الطليعة في تطبيقها حيث انهار اقتصادها، وقامت بمراجعة سياستها الاقتصادية على إثر ذلك ثم توالت البرازيل وبوليفيا وفنزويلا حتى اليابان التي سارت في طريق الإصلاح الليبرالي اضطرت لمناقشة قضية التفاوت في الدخول. **(محمد ذكي أبو النصر، 2010، ص 381)**.

نشأ هذا الفكر الجديد الذي يجمع ما بين الليبرالية السياسية واليسار الاجتماعي، وهو ما أطلق عليه «الديمقراطية الاجتماعية– **Social Democracy**» والتي حاولت كبح جماح الليبرالية الاقتصادية المتوحشة، مما يعني التحرر الكامل للاقتصاد وطغيان منطق السوق والربح على حساب العدالة الاجتماعية. وبذلك يمكن تعظيم المكاسب من الليبرالية السياسية وتخفيض الضرر الذي تتسبب به الليبرالية الاقتصادية، وذلك بدمج مفاهيم "العدالة الاجتماعية" مع الليبرالية السياسية. وتعتمد الديمقراطية الاجتماعية على الإصلاح التدريجي للنظام الاقتصادي بإدخال مفاهيم "**دولة الرفاه الاجتماعي**"، والعدالة الاجتماعية، ودمجها مع الليبرالية السياسية المعتمدة على الحريات وحقوق الإنسان وتنظيم الحرية الفردية ضمن إطار واضح من المصلحة الجماعية. **(السيد يسين، 2001)**.

## البديل الرابع: نموذج الليبرالية الاجتماعية

تبلورت الملامح الرئيسية لاتجاه ليبرالي معاصر صار يعرف الآن ب "الليبرالية الاجتماعية Social Liberalism، ذلك الاتجاه الذي أصبح في الوقت الحالي مطلبًا شعبيًا في جميع المجتمعات الرأسمالية التي أصبح الظلم الاجتماعي يمثل سمة أساسية لها بسبب عدم وجود قيود على حرية الأسواق فيها. فلا يمر يوم دون أن نلمس التناقضات التي ينطوي عليها اقتصاد السوق المحررة من القيود. ومن أشهر وأبرز دعاة الليبرالية الاجتماعية نجد الفيلسوف الأمريكيين المعاصرين "جون رولز" (1921–2002)، ورونالد دوركين (1931–2013)، فعن طريق هذين الفيلسوفين– رغم ما يوجد بينهما من اختلافات في بعض وجهات النظر– تحددت المعالم الأساسية لليبرالية الاجتماعية. **(محمد عبده أبو العلا، 2017، ص 8، 10)**.

يعتقد الليبراليون الاجتماعيون إمكانية التعايش السلمي بين دولة الرعاية الاجتماعية welfare State من ناحية، ونظام السوق الحر Free Market، من ناحية أخرى، فقيام الدولة عندهم بدورها في مجال الرعاية الاجتماعية لا يحول بالضرورة دون ممارسة الأفراد لحريتهم الفردية، بل على العكس من ذلك تمامًا؛ فإنه يدعمها أو يعززها. أما عن تدخل الدولة بدورها الإشرافي فيظل ضروريًا لمعالجة الاختلالات التي قد تنجم عنها آليات السوق الحرة، ولضمان الحد الأدنى الاجتماعي الذي يحقق الحرية الإيجابية عبر إعادة التوزيع. **(محمد عبده أبو العلا، 2017، ص 36، 38، 39)**.

وبذلك، تسعى الليبرالية الاجتماعية لرأب الصدع بين الحرية من ناحية، والمساواة في الفرص من ناحية أخرى حيث تعتبر المساواة قيمة سياسية جنبًا إلى جنب مع الحرية، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية. ولذلك يطلق عليها البعض الليبرالية المساواتية **Egalitarian Liberalism**. فلقد استبدل الليبراليون الاجتماعيون المفهوم السلبي للحرية الذي ركزت عليه الليبرالية الكلاسيكية والنيو ليبرالية بمفهوم آخر إيجابي يعبر عن البعد الاجتماعي لليبرالية التي صارت على أيديهم فلسفة اجتماعية وليست مجرد أيديولوجيا للطبقة الوسطى.

وهكذا، أصبحت المساواة في بؤرة اهتمام الليبرالية الاجتماعية– وليس على هامشها– وعلى هذا النحو ينتفي عند الليبراليين الاجتماعيين وجود تعارض حتمي بين الحرية الفردية وبين نهوض الحكومة ببرامج الرعاية الاجتماعية. فأصبح تصور الحرية الفردية يشتمل على بعد اجتماعي واضح، تصور يقوم على النظر للفرد باعتباره غاية في ذاته وعضوًا في مجتمع في آنٍ واحدٍ. **(ياسر قنصوة، 2008، ص 129، 130)**.

تمثل نظرية دوركين في العدل الاجتماعي محاولة ليبرالية للجمع بين الحرية الفردية والمساواة الاقتصادية، بين دولة الرعاية الاجتماعية والنظام الرأسمالي المروض أو المقيد من قبل الدولة. ولأول مرة عند دوركين من خلال نظريته في العدل الاجتماعي، نجد إمكانا للتعايش السلمي بين الحرية الفردية (التي تمثل لب التوجهات الليبرالية المختلفة) والمساواة (التي تمثل لب الاشتراكية)، بين دولة الرعاية الاجتماعية ونظام السوق الحر. ولأول مرة نجد فيلسوفًا ليبراليًا يدافع عن المساواة إلى جانب المساواة. وهو ما عرف بالتصور الليبرالي للمساواة. ولقد أكد دوركين أن للحرية وجهًا من مظاهر المساواة. وهذا ما عبر عنه بقوله: "لو أننا قبلنا بالمساواة في الموارد باعتبارها أفضل تصور يمكن تقديمه للمساواة التوزيعية فإن الحرية سوف تصبح مظهرًا من مظاهر المساواة بدلاً من أن تكون– كما

يعتقد الكثيرون خطأ– شيئا يتعارض معها". **(Ronald Dworkin, Summer, 1981, P.P. 188-196)**

من هنا، كان دفاع دوركين عن دولة الرعاية الاجتماعية **Welfare State** التي تنتهج سياسة فرض الضرائب لتمويل برامج الرعاية الاجتماعية، تلك الرعاية التي يجب أن تقتصر عند دوركين على كل من تدهورت أوضاعهم الاقتصادية نتيجة ظروف قهرية تتجاوز حدود سيطرتهم أو توقعهم. فالأفراد عند دوركين مسؤولون فقط عن نتائج اختياراتهم الحرة أو رغباتهم المكلفة التي يحتاج إشباعها إلى تكاليف مادية باهظة كإدمان المخدرات أو الخمور مثلا. **(Darlei Dall'Agnol, 2006, P.P 11,12)**

رفض دوركين وجود أي تعارض حتمي بين دولة الرعاية الاجتماعية ونظام السوق الحر، بل إنه يرى أن السوق الحر يمثل الأساس الذي يجب أن تنطلق منه أية محاولة نظرية تتعلق بالتقسيم المتساوي للموارد. ورفض دوركين أيضًا أن السوق حر حرية مطلقة، قادر على تصحيح أخطائه بنفسه عن طريق اليد الخفية بقدرتها على الموائمة بين العرض والطلب على نحو يحقق خير المجتمع ككل. فالسوق دائما عرضة للانحراف عن مساره الصحيح، ولذلك، فلابد أن تقوم الدولة بفرض رقابة معقولة على عمل الأسواق. فضلا عن تأمين الأفراد ضد أية معاناة جراء هذا الانحراف، وذلك عن طريق تبنيها سياسة معينة للرعاية الاجتماعية.**(Ronald Dworkin, Summer 1981 224- 226)**

دافع دوركين عن دور الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية، ولكنه رفض أن تتكفل الدولة برعاية كل من تسوء أوضاعهم الاقتصادية، حيث جعل الرعاية الاجتماعية مقصورة فقط على هؤلاء الذين ساءت أحوالهم الاقتصادية نتيجة ظروف قهرية، لكنها غير مسؤولة عن تعويض هؤلاء الذين تدهورت أوضاعهم نتيجة اختياراتهم الحرة أو رغباتهم الشخصية المكلفة في ظل تكافئ الفرص الذي لن يتحقق إلا عن طريق التوزيع المتساوي للموارد الاقتصادية. **(محمد عبده أبو العلا، 2017، ص 213).**

ومن الناحية العملية، فلقد صار انتهاج الليبرالية الاجتماعية من قبل الحكومات في العالم الرأسمالي أمرا يفرض نفسه على هذه الحكومات اتقاء لشر المطحونين الذين يزداد عددهم بسبب الرأسمالية المتوحشة. أصبحت الليبرالية الاجتماعية خيار عدد كبير من دوائر صنع القرار. فأصبح الحد من النفقات هو الموضوع المسيطر، وسرعان ما تبنت الحكومات إستراتيجيات لخفض النفقات

والحد من نفقات الرعاية الاجتماعية حيث اضطر بعض رؤساء الدول والحكومات في الدول التي تنتهج النظام الرأسمالي المحرر من القيود إلى السعي نحو الحد من قوى السوق أو على الأقل ترويضها، ومن بين هؤلاء على سبيل المثال المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي ورئيس الحكومة الإيطالية السابق بيرلسكوني والرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما. **(محمد عبده أبو العلا، 2017، ص 212، 213).**

## الحالة الأمريكية

لقد تولى أوباما قيادة الإدارة الأمريكية في ظل ظروف اقتصادية سيئة (الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 تشبه تلك الظروف التي تولى فيها فرانكلين روزفلت قيادة الإدارة الأمريكية، مما أدى إلى استحضار نفس السياسة التي لجأ إليها روزفلت قبل ذلك. ويتضح ذلك من خلال تأكيد أوباما على ضرورة إخضاع أسواق المال لقيود صارمة. فضلا عن صدور بعض التشريعات الخاصة بالعدالة الاجتماعية، والتي كان من أشهرها قانون إصلاح الرعاية الاجتماعية.

ولقد سعى أوباما جاهدًا في فترته الرئاسية الأولى (2008–2012) لتنفيذ ما وعد به من برامج إصلاحية، ولقد نجح بالفعل في تنفيذ الكثير منها رغم عدم مساعدة الكونجرس له بسبب مجلس النواب الذي سيطر فيه الحزب الجمهوري على أغلبية المقاعد في الانتخابات التشريعية 2010، حيث يتبنى الحزب الجمهوري التوجه الليبرالي الكلاسيكي الذي يرفض أصحابه رفع الضرائب لزيادة الإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية. **(محمد عبده أبو العلا، 2017، ص 38، 43).**

ولقد أكد فوز أوباما بالرئاسة للمرة الثانية 2012 رغبة الشعب الأمريكي الملحة في إيجاد بديل للسياسات الليبرالية الكلاسيكية، ذلك البديل الذي تمثل عندهم في السياسات الليبرالية الاجتماعية التي انتهجها أوباما في حدود استطاعته الضيقة بسبب انتزاع الجمهوريين للأغلبية في مجلس النواب. تلك الأغلبية التي نجحوا في الحصول عليها للمرة الثانية على التوالي في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس 2012 والتي تزامنت مع الانتخابات الرئاسية، مما يعني استمرار الأزمة السياسية بين أوباما ومجلس النواب.

كانت مساندة الليبراليين الأمريكيين في الحزب الديمقراطي وتأييده لباراك أوباما ضد جون ماكين في انتخابات الرئاسة الأمريكية نوفمبر 2008 تعبيرا عن أمل كبير لديهم ليس فقط في تخليص الولايات المتحدة فيما لحق بها خلال إدارتي جورج بوش الابن، وإنما في استعادة الصورة الإيجابية

لليبرالية، تلك الصورة التي تراجعت في ظل النيو ليبرالية وما اتسمت به من نزعة لاإنسانية متوحشة بلغت ذروتها مع انهيار أسواق المال في خريف 2008، ذلك الانهيار الذي ترتبت عليه تداعيات اقتصادية واجتماعية سيئة. **(وحيد عبد المجيد، 2009، ص 141).**

## تعقيب على المبحث الثالث

يخلص الباحث اتفاقا مع أخرين أن البدائل الممكنة لنموذج دولة الرفاهية ما هي إلا محاولات للتوفيق بين متناقضات مثل الفردية والجماعية، العلمانية والدين، عمومية الديمقراطية وخصوصية تطبيقها، بين القطاع العام والقطاع الخاص، بين الاستقلال الوطني والاعتماد المتبادل، بين الحقوق والواجبات وغيرها. فهي بمثابة محاولة للخلاص من جمود الاشتراكية ووحشية الرأسمالية والاستفادة من الإيجابيات لدى كلٍ منهما بما يمكن أن يخلق مفاهيم جديدة تعيد تحديد العلاقة بين الفرد والمجتمع وبين المجتمع والدولة من خلال مبدأ المسؤولية المشتركة.

## خاتمة وتوصيات

**توصل الباحث إلى جملة من التوصيات والاستنتاجات حول نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية ومنها**

- انتهت الدراسة إلى التعامل مع إشكاليات مختلفة لنموذج دولة الرفاهية بدءًا من إشكالية التعريف مرورًا بإشكاليات تطور دولة الرفاهية في سياقات تاريخية وواقعية مختلفة، جاء بعضها مؤيدًا لها والبعض الآخر معارضًا لها، ولكل سياق أراءه وحججه التي تدعم ضرورة تبني وتطبيق النموذج من عدمه، وجاء ذلك وفقا لمتغيرات عالمية مختلفة بداية من القرن التاسع عشر وحتى العولمة.
- **من أهم التحديات التي واجهت نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية:**
- تعد العدالة الاجتماعية هي أهم سمات دولة الرفاه الاجتماعي؛ فعلى الدول الساعية لتحقيق دولة الرفاه أن تعي جيدا الاعتماد على تحقيق المساواة والعدالة لمواطنيها في كل الإجراءات الاقتصادية التي من شأنها أن تلغي الفوارق الطبقية بين أبناء المجتمع الواحد.
- دولة الرفاهية غير ديمقراطية بالضرورة حيث إنها تعتمد فعليًا على نظام يتدرج من أعلى إلى أسفل لتوزيع المنافع. كما أن القوة الدافعة لها هي الحماية والرعاية، ولكنها لا تتيح مساحة كافية للحرية الشخصية. كما تتسم بعض أشكال مؤسسات الرفاهية بالبيروقراطية وعدم الكفاءة

وتشعر المتعامل معها بالاغتراب، كما أن منافع الرفاهية يمكن أن تخلق نتائج معاكسة من شأنها أن تقوض الأهداف التي أنشئت لتحقيقها.

- دور الدولة في الاقتصاد الوطني يشترط أن يكون تدخلاً عقلانيًا ومبررًا وليس عشوائيًا وأكثر ارتباطًا بالجانب الاجتماعي والسياسي.
- نزوع القيم نحو الفردية.
- ضعف المؤسسات الوسيطة بين الحكومة والمجتمع المدني.
- ارتباط النموذج بالتوجهات الإيديولوجية.
- القدرة على إحداث التوازن بين الحرية الإيجابية والحرية السلبية، وبين مسؤولية الجماعة ومسؤولية الفرد، وبين مسؤولية جهة العمل، ومسؤولية الموظف، وبين العلمانية والدين.
- النهج التطبيقي لنموذج دولة الرفاهية الاجتماعية لابد وأن يتسم بالبرجماتية والمرونة أكثر من الارتباط بالتنظير الايديولوجي حتى لا ينتهي الأمر إلى قوالب جامدة غير قابلة التنفيذ.
- لابد من استخلاص الدروس والعبر من تلك التجارب التي أدت إلى تحقيق النجاحات في هذا المجال أو التي أخفقت في ذلك والتعرف على العوامل الكامنة وراءها.
- وأخيرًا فإن تلك التحديات لا تعني التخلص من دولة الرفاهية، بل تعدها جانبًا من الأسباب الداعية إلى إعادة بنائها. ولذلك فانه لابد من إعادة بناء نظم تقديم خدمات الرفاهية جنبًا إلى جنب مع برامج التطوير الفعال للمجتمع المدني. ولابد من الاستثمار في رأس المال البشري كلما كان ذلك ممكنًا وليس توفير الخدمات الاقتصادية بشكل مباشر، معنى ذلك أن علينا أن نبني دولة الاستثمار الاجتماعي بدلا من دولة الرفاهية، فهذه الدولة الجديدة تعمل في إطار مجتمع الرفاهية الإيجابية.
- وأخيرًا، تبقى دولة الرفاهية نموذجًا اجتماعيًا، ليس بالأمر الذي يمكن تحقيقه بسهولة؛ فلا توجد حتمية ليبرالية أو نيو ليبرالية، وإنما هناك تجارب إنسانية متنوعة لتحقيق الرفاهية. وتظل أهم الإشكاليات التي تحملها خطط دولة الرفاهية الاجتماعية للقرن الحادي والعشرين: والسؤال الفلسفي هنا: هل من العدل أن تقسم الحكومات ثروات بلدانها بالتساوي على الجميع، أم أن تحرر السوق فينال كل مجتهد نصيبه حسب عمله؟

# قائمة المراجع

## أولاً: المراجع العربية

### أ. الكتب


1) إبراهيم العيسوي، **ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية**، (بيروت، مركز الدراسات العربية، 2006).
2) إبراهيم النجار، **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009).
3) أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، (بيروت، مكتبة لبنان، د.ت).
4) أنتوني جيدنز ترجمة: فايز الصباغ، **علم الاجتماع**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
5) أنتوني جيدنز، ترجمة: أحمد زايد، محمد محي الدين، **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).
6) أولريش شيفر، ترجمة: عدنان عباس، **انهيار الرأسمالية**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2010.
7) بول سبيكر، ترجمة: حازم مطر، **مبادئ الرعاية الاجتماعية مقدمة للتفكير في دولة الرعاية**، (ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، 2017).
8) جون ديكسون، روبرت شيريل، ترجمة: سارة الديب، **دولة الرعاية الاجتماعية في القرن العشرين: تجارب الأمم المتقدمة في تكريم الإنسان**، (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014).
9) جون غراي، **الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية**، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، مكتبة الشروق، 2000).
10) جون كينيث جالبريت، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، **تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر**، سلسلة عالم المعرفة (261)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2000.
11) جيرالد بوكسبرغر، هارالد كليمنتا، ترجمة: عدنان سليمان، **الكذبات العشر للعولمة: بدائل دكتاتورية السوق**، (دمشق، دار الرضا، 1999).
12) حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، (القاهرة، دار الشروق، 1995).
13) سعيد الخضري، **أزمة التشغيل والعمالة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي: من الكلاسيك إلى كينز**، (القاهرة، دار النهضة المصرية، 1989).
14) سمير أمين، **في مواجهة أزمة عصرنا**، (بيروت، مؤسسة النشر العربي، 1997).
15) السيد يسين، **العولمة والطريق الثالث**، (القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، 2001).
16) صباح البياع، **أزمة الكساد العالمي (1929-1939)**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012).
17) صمويل كورفينر، **جون رولز نظرية في العدل**، في: أنتوني دي كرسبني، كينيث مينوج، (محرران)، ترجمة: نصار عبد الله، **من فلاسفة السياسة في القرن العشرين**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012).
18) عامر رشيد مبيض، **موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادي والعسكرية: مصطلحات ومفاهيم**، (دار القلم العربي، 2003).
19) محمد أحمد بيومي، إسماعيل علي سعد، **السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000).

20) محمد أحمد بيومي، **علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999).
21) محمد ذكي أبو النصر، **اغتراب الرعاية الاجتماعية في مجتمع الرفاهة**، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2010).
22) محمد عبده أبو العلا، **الحرية والمساواة في الفكر السياسي المعاصر دراسة في الليبرالية الاجتماعية عند رونالد دوركين، دراسات إنسانية (2)**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2017).
23) ممدوح منصور، **العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**، الطبعة الثانية، (الإسكندرية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2004).
24) هاني نسيرة، **أزمة النهضة العربية وحرب الأفكار قراءات في الخطاب العربي المعاصر**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009).

**ب. الدوريات**

1) رحيم حسين، الإطار الفكري والمؤسسي للعولمة الاقتصادية: من كينز إلى ستيغلتز، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، المجلد الرابع، العدد (5)، يناير 2008.
2) سلام العبادي، مثال عبد الله، السياسة الاجتماعية في العراق: جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، **مجلة كلية الآداب، (جامعة بغداد، كلية الآداب**، العدد 96، يونيه 2011).
3) طلال حامد، المرتكزات الفكرية لليبرالية: دراسة نقدية دفاتر **السياسة والقانون**، العدد (15)، يونية 2015.
4) عصام قصري، أزمة النيو ليبرالية في المنظومة الرأسمالية، جدل الاقتصادي والاجتماعي، **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد (13)، العدد (2)، 2021.
5) مروة خليل، القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير "دراسة تقويمية"، **مجلة كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، جامعة الإسكندرية، المجلد السادس، العدد (11)، 2021.
6) هبة البدوي، جدلية العلاقة بين الحرية والمساواة في فكر رونالد دوركين السياسي، **مجلة الجمعية الفلسفية المصرية**، المجلد (26)، العدد (26)، 2017.

**ج. الأبحاث والرسائل العلمية**

1) شيرين عاطف محمود سند، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية العالمية الراهنة وسبل مواجهتها بالتطبيق على الاقتصاد المصري**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012).
2) عبد المنعم السيد علي، **مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية**، بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر العلمي العاشر: "**الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية**، (بيروت، لبنان، 19-20 ديسمبر 2009).
3) علي توفيق الصادق، **الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية**، المؤتمر العلمي العاشر، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت- لبنان، 19-20 ديسمبر 2009.
4) علي قادري، **البنية الفكرية لمفهوم دولة الرفاهية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية 2005.

5) فرغل هارون أحمد، **العولمة الاقتصادية والدور الاجتماعي للدولة أثر عولمة الاقتصاد المصري على التشريعات والسياسات الاجتماعية للدولة في الفترة 1997– 2007**، رسالة ماجستير، (جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2010).

6) معتز عبد الفتاح، **الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: دولة الرفاهية الاجتماعية، (مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، نوفمبر 2005).

7) منير الحمش، **العولمة ودولة الرفاهية الاجتماعية في الدول المتقدمة صناعيًا والدول النامية**، بحث مقدم في ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية"، (الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، المعهد السويدي، مركز دراسات الوحدة العربية، 28 –30 نوفمبر 2005).

8) هيثم يوسف محمد عويضة، **الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية حالة دراسية (دبي واليونان 2009–2010)**، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013).

## ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1) Alex Callinicos, **Imperialism and Global Political Economy**, (Cambridge, Polity Press, 2009).

2) Darlei Dall'Agnol, Dworkin's liberal egalitarianism, **Kriterion,** vol.2 no.se Belo Horizonte 2006.

3) Lindbeck, Hazardous, Welfare-State Dynamics, **American Economic Review,** Vol. 85. No 2: 1995.

4) Marcuzzo, Maria, Keynes and the Welfare State, revolutionary in thought and very cautious in policy, **The Cabinet Office Diary**, 1944-6.

5) Maria, Petmesidou and Miguel, Glatzer, The Crisis Imperative, reform dynamics and rescaling in Greece and Portugal, **European Journal of Social Security,** Volume 17 (2015), No. 2.

6) Pavilion, Greenwald, **Greece's Debt Crisis: The New Source of Global Market Contagion?,** The Aspen Institute, Thursday, July 2, 2015.

7) Ronald Dworkin, what is Equality? Part 1: Equality of Welfare, **Philosophy and Public Affairs,** Vol. 10, No. 3. (Summer, 1981).

8) Spicker, Paul, Poverty and the Welfare State dispelling the Myths, **a catalyst working paper**, Sept, 2002.

9) Wolff, J; Equality: The recent history of an idea, **Journal of Moral Philosophy**, 4 (1), 2007.

10) Yu Fu, Chen & others, Globalization and the future of the Welfare State, **IZA Policy Paper**, No. (81), April 2014.